مقتطف الصحف الصهيونية

الخميس 16-3-2023

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

- الاحتجاجات ضد الإصلاح القضائي: إغلاق شوارع رئيسة في تل أبيب والمركز

- المستشارة القانونية للحكومة: بن غفير تخطى الحدود وتدخل في قرارات الشرطة وعليه الامتناع عن ذلك

- الواقع انقلب على نتنياهو واليمين حتى الرئيس هرتسوغ ليس إلى جانبهم

- نتنياهو: تسوية الرئيس هرتسوغ تبقي الوضع الحالي كما هو وهذه حقيقة مؤسفة

- يوسي فرتر يكتب: هرتسوغ حاول إنقاذ إسرائيل لكن لم يكن لديه فرصة لذلك

- قبل اقتحام اللبناني ودخوله كانت هناك تحذيرات أمنية وعلى الأجهزة المعنية التحقيق بشكل جدي

معاريف:

- الائتلاف يرفض اقتراح الرئيس الإسرائيلي لحل أزمة القضاء ويعتبرها منحازة للمعارضة

- المعارضة تبارك مقترح هرتسوغ

- مواطن لبناني دخل إلى إسرائيل مع عبوة ناسفة وفجرها وأصاب شخصا بجروح بليغة

- الأجهزة الأمنية تقدر أن حزب الله يقف وراء العملية

- الإشاعات حول العملية تسببت بهلع كبير في الشمال

- الشيف نشأت عباس يستعد لرمضان ولعيد الفصح

يديعوت احرونوت:

- الرئيس الإسرائيلي قدم اقتراحا لتسوية أزمة الجهاز القضائي التي تعصف بإسرائيل

- المعارضة تبنت المقترح والائتلاف الحكومي رفضها ونتنياهو وصفها بأنها تبقي الوضع كما كان

- ناحوم برنع يكتب: تسوية الرئيس الإسرائيلي الرصاصة الأخيرة لإنهاء الأزمة

- بن درور يميني: الأزمة تزداد ومقترح الرئيس عملية تفجيرية

- الجهاز القضائي لن يسارع إلى تبني مقترح هرتسوغ

- إقرار قانون درعي 2 الذي سيسمح له بالعودة إلى الوزارة بعد أن ألغت المحكمة العليا تعيينه بسبب ملفات فساد

- اليوم: الاحتجاجات جوا وبحرا وبرا

- المظاهرات أمام السفارات الأجنبية وإغلاق شوارع رئيسة خاصة بتل أبيب رغم أوامر وزير الامن القومي بمنع إغلاق الشوارع

- لبناني اقتحم الحدود في الشمال ووصل إلى مرج بن عامر ووضع عبوة ناسفة قرب مفترق طرق مجدو وعاد إلى الشمال وتمت تصفيته قرب الحدود وما زال مجهول الهوية

- يوسي يهوشوع يكتب: إنذار مبكر من حزب الله الذي يلتزم الصمت

- آفي يششخاروف: حزب الله يشعر بضعف إسرائيل

- الإخبار الكاذبة أدخلت سكان الشمال في حالة رعب وهلع

تايمز أوف اسرائيل:

. حزب الله يضايق سكان الشمال بأشعة الليزر؛ الجيش يرد بقنابل الرائحة الكريهة

. محذرا من حرب أهلية، هرتسوغ يكشف عن إطار عمل للإصلاح القضائي؛ رئيس الوزراء يرفض الاقتراح

.المحتجون يغلقون طرقا في يوم "تصعيد المقاومة" بعد أن رفض رئيس الوزراء عرض هرتسوغ للتسوية

.المستشارة القضائية للحكومة: تدخل بن غفير في شؤون الشرطة قد يكون "تجاوز الحد"

* * *

عين على العدو الخميس 16-3-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **جيش العدو**" :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 8 فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية وأمّنت اقتحام قبر يوسف دون وقوع إصابات."
- **جيش العدو** :قوات الجيش اعتقلت أمس 4 فلسطينيين اجتازوا السياج الحدودي من وسط قطاع غزة نحو الغلاف، لم يضبط بحوزتهم أسلحة وتم تحويلهم للتحقيق.
- **"مسؤولون إسر ائيليون" ومصريون وفلسطينيون لـ هآرتس"** :قمة شرم الشيخ التي ستعقد الأحد المقبل، الهدف منها منع اندلاع تصعيد خلال شهر رمضان.
- **معاريف** :اندلاع مواجهات بين فلسطينيين وقوات من جيش العدو قرب قبر يوسف، وإصابة 3 فلسطينيين بالرصاص الحي.
- **القناة 12 العبرية** :أحرق فلسطينيون إطارات سيارات بالقرب من قبر يوسف في نابلس، بعد اقتحام المستوطنين اليهود المنطقة بحماية من "القوات الإسرائيلية."

الشأن الإقليمي والدولي:

- **مسؤول سياسي كبير للقناة 14"** :إذا اتضح بشكل مؤكد أن هذا هجوم من قبل حزب الله، أقدر أن هناك احتمالاً كبيراً بشن رد قوي."
- **مكتب نتنياهو"** :ينطلق رئيس الوزراء نتنياهو اليوم في زيارة دبلوماسية إلى برلين، وسيلتقي مع المستشار أولاف شولتس، وسيبحثان قضايا سياسية وأمنية، خاصة الملف الإيراني والتطورات الإقليمية، وسيؤكد نتنياهو ضرورة منع إيران من امتلاك أسلحة نووية."

- **قناة الكنيست"** :اللواء عاموس جلعاد"، يعقب على الحادث الأمني في الشمال وعن الانقسام في "إسرائيل": "سوف نتدهور إلى مناطق غير سارة، إيران وحزب الله يزدادان قوة وهما يشعران بالرضا لأن إسرائيل تدمر نفسها، ولا يمكنهم تصديق ما يرونه، ويعتقدون أنها رؤية حلموا بها فقط."
- **"يوني بن مناحيم"** :"من الواضح أن هناك صلة بحزب الله فلن يقوم أي تنظيم في لبنان بإشراك لبنان طواعية في احتمال مواجهة عسكرية مع إسرائيل دون ضوء أخضر من حزب الله."

الشأن الداخلي:

- **موقع والا العبري** :سمح بالنشر: "مسلح تسلل من لبنان ووضع القنبلة التي انفجرت عند مفترق مجدو وبعد ساعات قُتل قرب الحدود اللبنانية وكان يرتدي حزاماً ناسفاً، إسرائيل تفحص احتمال تورط حزب الله ويفكرون في كيفية الرد، ليس من الواضح كيف ومتى ومن أين دخل البلاد، هويته غير معروفة."
- **موقع والا العبري** :تظاهرات في ميناء حيفا ضد حكومة نتنياهو، وقوارب المتظاهرين تعرقل حركة الملاحة البحرية.
- **قناة كان العبرية** :صدامات بين الشرطة ومتظاهرين في بني براك ضد خطة إضعاف جهاز القضاء.
- **قناة كان العبرية"** :رئيس الوزراء نتنياهو" يرفض مقترح الرئيس للتسوية حول الأزمة القضائية.
- **رئيس كيان العدو "هرتسوغ"** :"نحن على مفترق طرق، إما أزمة تاريخية أو لحظة دستورية حاسمة، مخطئ من يظن أننا بعيدون عن الحرب الأهلية."
- **إذاعة الجيش** :في "إسرائيل" ما زالوا يفكرون في كيفية الرد على حدث مجدو.
- **القناة 12 العبرية** :مسؤول أمني: "تم استجواب السائق وإطلاق سراحه ولا صلة له بالهجوم."
- **يديعوت أحرونوت** :مسؤولون كبار في المعارضة: "لم يتأكد بعد أننا نقترب من حل ينهي الجنون السياسي لحكومة نتنياهو."
- **القناة 12 العبرية"** :أجرى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أمس مشاورات أمنية مع وزير الدفاع يوآف غالانت، وأوضح أنه يطلع ويتابع التطورات الأمنية في الأيام الأخيرة مع الجهات الأمنية العليا."
- **القناة 12 العبرية"** :رئيس الأركان هرتسي هاليفي": "نحن نتطلع إلى تحد متعدد الجبهات في السنوات القادمة، وهو شيء لم نشهده منذ فترة طويلة، نريد أن نكون مستعدين لذلك، هذا يعني أننا بحاجة إلى جيش نظامي وجيش احتياطي جاهز."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **"بتسلئيل سموتريتش"** :"مخطط الرئيس هو مخطط لتغيير نتائج الانتخابات."
- **"يائير لابيد"** :"تلقينا الليلة دليلاً لا لبس فيه على أن بيبي لا يسيطر على حكومته، وزير القضاء ياريف ليفين هو رئيس الحكومة الحقيقي لإسرائيل."
- **رئيسة حزب العمل "ميراف ميخائيلي"** :"رفضهم لمقترح الرئيس يظهر أنهم لا يريدون إصلاحًا قانونيًا، بل انقلاباً على النظام."
- **"هاليل روزين"** :"الحدث برمته هو فشل ذريع للجيش الإسرائيلي، لا توجد طريقة لتجميله، لأن الشخص تمكن من اختراق الحدود مشياً على الأقدام، وكان مسلحاً، وقطع مسافة طويلة ونفذ هجوماً خطيراً للغاية."
- **"أفيغدور ليبرمان"** :"حادثة مجدو الأمنية هي من أخطر الحوادث التي شهدناها، وإن احتواءها يشكل ضررًا لقدرة الردع وتغييرا في المعادلة في مواجهة المنظمات."
- **عضو الكنيست "داني دانون"** :"حان الوقت لإزالة أمر الرقابة على القضية الأمنية، واتخاذ قرار بشن رد حاسم على أعدائنا الذين تجاوزوا الخطوط الحمراء."
- **"نوريت يوحانان"-كان"** :بيان غير معتاد قبل رمضان: مروان عيسى، نائب قائد الذراع المسلح لحماس، أدلى بتصريحات تهديدية صباح اليوم "أحداث الأيام المقبلة" وحاول بشكل أساسي تأجيج الوضع في الضفة الغربية."

* * *

مقالات

تايمز أوف إسرائيل: محذرا من حرب أهلية، هرتسوغ يكشف عن إطار عمل للإصلاح القضائي؛ رئيس الوزراء يرفض الاقتراح

الرئيس يقول إن الاقتراح يحافظ على إسرائيل كدولة ديمقراطية ويهودية ويضمن استقلال القضاء؛ نتنياهو: الاقتراح لا يحقق التوازن المطلوب؛ غانتس يقبل به ولبيد يدرسه

كشف رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ يوم الأربعاء عن اقتراحه "إطار الشعب" لاستبدال خطط الحكومة لإصلاح جذري للنظام القضائي، في خطاب ألقاه في وقت الذروة للأمة حث فيه طرفي النقاش على "عدم تدمير

البلاد" في صراع قوى على القضاء، بل اغتنام الفرصة لـ "لحظة دستورية تأسيسية." ووصف هرتسوغ خطته، التي تمت صياغتها بعد مئات الساعات من المداولات في الأسابيع الأخيرة مع سياسيين وقانونيين وخبراء من مختلف الأطياف السياسية، بأنها "مسار ذهبي" يوفر أفضل فرصة للتوصل إلى اتفاق وطني واسع بشأن الإصلاح، وقال "هذا الإطار يحمي كل واحد منكم، مواطني إسرائيل"، مضيفا "هذا الإطار يحمي إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية." وحذر من أنه بعد أن سمع مباشرة من مئات الإسرائيليين في الأسابيع الأخيرة آرائهم المتحمسة حول الجدل بشأن تشريع الإصلاح القضائي الراديكالي الذي يقترحه الإئتلاف، فإن "أولئك الذين يعتقدون أن الحرب الأهلية الحقيقية، مع الأرواح البشرية، هي حدود لن نعبرها، ليس لديهم أدنى فكرة". في العام 75 لدولة إسرائيل، كما قال "الهاوية على مسافة قريبة"، مضيفا "الحرب الأهلية هي خط أحمر. بأي ثمن وبأي وسيلة، لن أدع ذلك يحدث." وقال إنه سمع "كراهية حقيقية وعميقة"، وإن كان ذلك من "أقلية صغيرة جدا من الناس... سمعت من الناس، من جميع الجهات، أن فكرة الدم في الشوارع، لا سمح الله، لم تعد تصدمهم."

بعد وقت قصير من قيام هرتسوغ بنشر عرضه، وقبل مغادرته البلاد في زيارة إلى برلين، رفض رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو اقتراح الرئيس. وقال رئيس الوزراء: "الأشياء التي يقترحها الرئيس لم يتم الموافقة عليها من قبل الائتلاف، والعناصر المركزية في الاقتراح الذي قدمه تعمل فقط على إدامة الوضع الحالي، ولا تحقق التوازن الضروري بين الفروع."

وهنأ زعيم المعارضة ورئيس حزب "يش عتيد"، يائير لابيد، هرتسوغ على الإطار الذي اقترحه، ووعد بالنظر فيه "باحترام لموقفه، وللجدية التي كُتب بها، وللقيم التي يقوم عليها." وعلى النقيض من ذلك، قال حزب "الوحدة الوطنية" المعارض، بقيادة بيني غانتس ، إنه "يقبل إطار الرئيس كقطعة واحدة" و "كأساس للتشريع، بدلا من المخطط التشريعي الخطير الحالي" الذي يدفع به الإئتلاف.

يتناول إطار العمل الذي اقترحه الرئيس، والذي نُشر أثناء حديثه على موقع إنترنت جديد (باللغة العبرية)، الجوانب الحاسمة للعلاقة بين فروع الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك إعطاء ثقل دستوري أكبر لقوانين الأساس في إسرائيل؛ كيفية اختيار القضاة؛ مراجعة قضائية لتشريعات الكنيست؛ وسلطة المستشارين القانونيين للحكومة والمستشار القضائي للحكومة. كما أنه سيكرس بعض الحقوق المدنية الأساسية في قوانين الأساس التي لا يتم حمايتها بشكل صريح في الوقت الحاضر.

اختيار القضاة

بموجب مقترحات هرتسوغ، لن يتمكن أي فرع من فروع الحكومة من تعيين قضاة دون تدخل من فرع آخر. لن يكون للائتلاف أغلبية تلقائية في اللجنة، كما يقترح التشريع الذي تدفع به الحكومة بسرعة، لكن السلطة القضائية ستفقد حق النقض (الفيتو) على التعيينات أيضا. وستتألف لجنة اختيار القضاة من 11 عضوا، تضم أربعة ممثلين للحكومة وللائتلاف (ثلاثة وزراء وعضو كنيست واحد)، وثلاثة قضاة (رئيس المحكمة العليا وقاضيان آخران)؛ ويكون للمعارضة عضوان من حزبين مختلفين؛ وسيقوم وزير العدل بتعيين اثنين من خبراء القانون بموافقة رئيس المحكمة العليا. وتتطلب التعيينات في المحكمة العليا والمحاكم الأدنى أغلبية سبعة من أعضاء اللجنة الأحد عشر. وهذا يعني أن الائتلاف لن يكون لديه السيطرة المطلقة التي يسعى إليها على تعيين القضاة، ولكن القضاة لن يحتفظوا أيضا بحق النقض (الفيتو) على التعيينات القضائية الذي يتمتعون به هم والائتلاف في اللجنة الحالية. سيتم اختيار رئيس المحكمة العليا من قبل نظام الأقدمية كما هو الحال اليوم، على عكس مقترحات الحكومة – التي لم تقدم بعد في التشريع – بأن تختار لجنة اختيار القضاة رئيس المحكمة.

وزن دستوري أكبر لقوانين الأساس

سيؤسس إطار العمل الذي اقترحه هرتسوغ نظاما صارما لتمرير قوانين الأساس، مما يمنحها مكانة دستورية أكبر. بموجب الخطة، لن تخضع قوانين الأساس للمراجعة القضائية. وتتطلب المصادقة على قانون أساس أربع قراءات في الكنيست. يمكن الموافقة على القراءات الثلاث الأولى بأغلبية 61 عضو كنيست، لكن القراءة الرابعة ستحتاج إلى موافقة 80 عضو كنيست. وكبديل لذلك، يمكن إجراء القراءة الرابعة في الكنيست التالي، أي بعد انتخابات جديدة، وسيحتاج بعد ذلك قانون الأساس إلى 70 عضو كنيست فقط للمصادقة عليه. وستتطلب أي تغييرات في قانون الانتخابات موافقة 80 من أعضاء الكنيست في كل واحدة من القراءات الأربع. سيتم "ترسيخ" قوانين الأساس الحالية، بمعنى إعادة تشريعها بأغلبية كبيرة، على الرغم من أن المخطط الذي نُشر ليلة الأربعاء لم يحدد كيف سيحدث ذلك. بالإضافة إلى ذلك، تدعو خطة هرتسوغ إلى إقرار "قانون الأساس: التشريع"، لكن المخطط لا يقدم تفاصيل عن ذلك أيضا. وستكرس خطة الرئيس أيضا في "قانون الأساس: كرامة الإنسان وحريته" الحق في المساواة وحظر التمييز، فضلا عن الحقوق في حرية التعبير والرأي والاحتجاج والتجمع التي لا تحميها قوانين الأساس الإسرائيلية صراحة. كما سيتم الشروع في عملية لصياغة الدستور ووضع قانون للحقوق "من خلال إجماع واسع النطاق."

المراجعة القضائية

ستخضع المراجعة القضائية في الإطار الذي يقترحه الرئيس لبعض القيود الجديدة، لكنها ستكون أقل صرامة بكثير من تلك الموجودة في مقترحات الحكومة الحالية. وسيكون بإمكان محكمة العدل العليا إلغاء تشريعات الكنيست من خلال أغلبية الثلثين من 11 قاضيا. في حين يدعو مشروع قانون الحكومة إلى الحصول على أغلبية 80٪ من جميع قضاة المحكمة العليا الخمسة عشر لإلغاء تشريع.

بشكل حاسم، لا تتضمن خطة هرتسوغ أي بند لتجاوز المحكمة العليا والذي يشكل مكونا رئيسيا في التشريع الحالي للحكومة، حيث يمكن للكنيست أن يجعل أي تشريع محصنا بشكل استباقي من المراجعة القضائية من خلال تصويت 61 عضو كنيست فقط في ثلاث قراءات، أو إعادة تشريع القانون إذا ألغته المحكمة. لكن خطة الرئيس تقترح تضمين ترتيب للخدمة العسكرية والوطنية في قانون أساس لا يخضع للمراجعة القضائية. سيسمح هذا للكنيست بشكل أساسي بأن يرسخ في الدستور حق طلاب المعاهد الدينية الحريدية في الحصول على إعفاءات من الخدمة في الجيش الإسرائيلي، وهي قضية خلافية للغاية قسمت البلاد لعقود.

الأحزاب السياسية الحريدية مصرة بشدة على إدراج بند تجاوز في الإصلاح القضائي من أجل ضمان إعفاء الشبان في المجتمع الحريدي من التجنيد في الجيش الإسرائيلي. تم تصميم اقتراح هرتسوغ لمعالجة هذه القضية دون السماح للكنيست بتجاوز المحكمة العليا في القضايا والحقوق الأخرى. وستستمر المحكمة العليا في ممارسة المراجعة القضائية للحقوق المستمدة من "قانون أساس : كرامة الإنسان وحريته"، ولكن لم يتم تضمينها صراحة في ذلك القانون. على النقيض من ذلك، فإن التشريع الحالي للحكومة يحظر على المحكمة القيام بذلك، ويترك الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير وحرية الدين دون حماية.

المعقولية

بموجب الإطار الذي اقترحه هرتسوع تُمنع المحكمة من استخدام اختبار المعقولية القضائي لعكس قرارات الحكومة والقرارات السياسية وتعيين الوزراء. وتعتبر هذه المسألة نقطة اعتراض رئيسية لليمين ضد النظام القضائي، وعلى الأخص في قرار المحكمة العليا الأخير بمنع زعيم حزب "شاس" أرييه درعي من تولي منصب وزاري. ستظل المحكمة قادرة على استخدام اختبار المعقولية فيما يتعلق بقرارات السياسة الوزارية، وبشأن إجراءات مؤسسات ووكالات الدولة الأخرى، مثل السلطات المحلية والسلطات الحكومية.

المستشارون القانونيون للحكومة

سيحافظ الإطار القضائي والقانوني الجديد الذي يقترحه الرئيس على مكانة المستشارين القانونيين الحكوميين كموظفين مدنيين متخصصين تحت رعاية وزارة العدل، على عكس خطط الحكومة لتحويلهم إلى معينين سياسيا.

يستاء أنصار خطة الإصلاح القضائي التي تقترحها الحكومة من تدخل المستشارة القضائية للحكومة والمستشارين القانونيين للوزراء، ويتهمونهم في تجاوز المبادرات السياسية للوزراء المنتخبين بسهولة وبشكل متكرر لأن مواقفهم المكتوبة ملزمة للحكومة. وفي إشارة إلى هذا القلق، تقترح خطة هرتسوغ إمكانية عزل مستشار قانوني وزاري من منصبه إذا كانت لديه خلافات جوهرية ومستمرة مع الوزير، رهنا بموافقة لجنة خاصة. ومع ذلك، ستظل المواقف المعلنة للمستشار القضائي للحكومة والمستشارين القانونيين للوزراء ملزمة. ولكن في محاولة أخرى لمعالجة مخاوف دعاة الإصلاح القضائي، يمكن للوزير الحصول على مستشار مستقل في الإجراءات القانونية التي تشارك فيها وزارته إذا عارض المستشار القضائي للحكومة أو المستشار القانوني للوزير موقف الوزير. هذا أمر مستحيل في ظل النظام الحالي دون موافقة المستشار القضائي للحكومة.

وقال هرتسوغ خلال خطابه الذي كشف فيه عن الإطار الجديد ""نحن في خضم أزمة عميقة ومقلقة. لكنني أؤمن حقا من كل قلبي أننا نواجه اليوم أيضا فرصة تاريخية كبرى." ووصف خطته بأنها "فرصة لتسوية دستورية متوازنة وذكية واتفاق على العلاقات بين فروع الحكومة في بلدنا اليهودي والديمقراطي، في بلدنا الحبيب." وقال "نحن على مفترق طرق: أزمة تاريخية أو لحظة دستورية حاسمة." وشدد على ضرورة إبقاء الجيش الإسرائيلي خارج النزاعات السياسية، وعلى أنه لا مكان لرفض الخدمة العسكرية. وقال إن معظم الإسرائيليين يدعمون إطارا للإصلاح القضائي "من شأنه أن يحقق العدالة والسلام، ويريد معظم الإسرائيليين إطارا متوازنا يحدد مرة واحدة وإلى الأبد التوازن بين سلطات الحكومة، ومعظم الإسرائيليين يريدون اتفاقا واسع النطاق، ومعظم الإسرائيليين يريدون أن يعيشوا حياة آمنة وجيدة "، وقال إن إطاره يلبي تلك الاحتياجات. "إنه ليس إطار عمل رئاسي. إنه إطار عمل الشعب ... انتصار لكل إسرائيل"، على حد تعبيره.

في الأسبوع الماضي، ندد هرتسوغ بالتشريع الحكومي الحالي للإصلاح القضائي ووصفه بأنه "قمعي" وضار بالديمقراطية، ودعا إلى التخلي عنه على الفور واستبداله بإطار لإصلاح توافقي.وقال الرئيس في ذلك الخطاب إن الأزمة الوطنية بشأن جهود الائتلاف لإضعاف القضاء هي بمثابة "كارثة" و "كابوس"، وأصر على أن

مسؤولية "قادة الدولة" في الحكومة وضع الحملة التشريعية التي يدفعون بها بشكل سريع جانبا خشية أن تنحدر البلاد إلى هاوية مجتمعية ودستورية.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: المستشارة القضائية للحكومة: تدخل بن غفير في شؤون الشرطة قد يكون "تجاوز الحد"

غالي بهاراف-ميارا ترد على التماس قدمه الوزير اليميني المتطرف للمحكمة العليا يطلب فيه السماح له بمحام خاص، وتقول إن الأحداث الأخيرة "تثير مخاوف حقيقية" بشأن تصرفاته

قالت المستشارة القضائية للحكومة غالي بهاراف-ميارا، بحسب تقارير نُشرت في وقت متأخر من ليل الأربعاء، إن وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير قد يكون "تجاوز الحد" في تدخلاته الأخيرة في شؤون الشرطة ومسائلها العملياتية، ويجب عليه الامتناع عن إعطاء تعليمات عملياتية للشرطة "تحت ستار توجيهات مزعومة متعلقة بالسياسات"، في خضم خلاف متصاعد بين بهاراف-ميارا وبين الوزير اليميني المتطرف من حزب "عوتسما يهوديت" والائتلاف الحاكم برئاسة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وأدلت المستشارة القضائية للحكومة بهذه التصريحات لمحكمة العدل العليا ردا على التماس تقدم به بن غفير هذا الأسبوع طالب فيه بالسماح له بالحصول على محام خاص لتمثيله في التماسات ضد تشريع يوسع صلاحيات وزارته على الشرطة، وضد قراره عزل قائد شرطة منطقة تل أبيب عميحاي ايشد من منصبه بسبب تساهل الأخير المزعوم في تعامله مع المتظاهرين الذين أغلقوا طرقا للاحتجاج على خطة الإصلاح القضائي التي تقترحها الحكومة. ومنعت بهاراف-ميارا نقل ايشد إلى منصب أقل أهمية، والذي تم الإعلان عنه بعد أن قام بن غفير بمهاجمته علنا، إلى أن يتم التحقيق في عزله، وقالت إن هذه الخطوة مبررة وسط الدوافع السياسية لبن غفير. لطالما دعا الوزير إلى اتخاذ موقف أكثر حزما ضد المتظاهرين المناهضين للحكومة، بما في ذلك الاعتقالات الجماعية.

في الوثيقة، التي نقلت وسائل إعلام عبرية اقتباسات منها، قالت المستشارة القضائية للحكومة إن الأحداث الأخيرة "تثير مخاوف حقيقية من أن سلوك الوزير تجاوز الحد."

وقالت إنه ينبغي على بن غفير "تجنب إعطاء تعليمات عملياتية للشرطة، بشكل مباشر أو غير مباشر، حتى عندما يتم تقديمها تحت ستار توجيهات مزعومة متعلقة بالسياسات." وأضافت بهاراف-ميارا إنه ينبغي أن يتمتع عناصر الشرطة والقادة في الميدان "بسلطة تقديرية مستقلة ومهنية لأداء واجباتهم."

جاء ردها على المحكمة العليا بعد يوم من تصريح نائب المستشارة القضائية للحكومة غيل ليمون خلال اجتماع لجنة الكنيست أن التشريع الذي يوسع نفوذ بن غفير على سياسة الشرطة قد أضر باستقلالية عمل القوة وزاد من تسييسها. واستشهد ليمون بأمثلة مثل اتصال بن غفير المباشر بمسؤولي الشرطة بشأن مسائل عملياتية محددة والضجة الأخيرة بشأن العزل المتوقع لإيشد من منصبه.

منح القانون – الذي دفع به وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير كشرط للانضمام إلى الائتلاف الحاكم برئاسة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو – بشكل واضح النائب اليميني المتطرف سلطة توجيه السياسة العامة للشرطة والتأثير على السياسة المتعلقة بالتحقيقات شريطة التشاور مع المفوض العام للشرطة والاستماع إلى رأي المستشارة القضائية للحكومة. بعد تعديل أنظمة الشرطة الحالية، ينص القانون على أن للحكومة "سلطة" على شرطة إسرائيل وأنها تضع بن غفير، بصفته وزيرا للأمن القومي، "مسؤولا" عن القوة نيابة عن الحكومة. وتطعن الالتماسات ضد بن غفير ووزارته في دستورية التشريع الذي تم تمريره في ديسمبر، وقرار بن غفير بإقالة إيشد من منصبه الأسبوع الماضي.

ويوم الإثنين، قدم بن غفير الالتماس الخاص به إلى المحكمة العليا الذي طلب فيه من المحكمة الموافقة على طلبه للحصول على تمثيل قانوني خاص أو السماح له بتمثيل نفسه، مشيرا إلى عدم إيمانه بقدرة بهاراف-ميارا على تمثيل مواقفه بأمانة في مثل هذه الإجراءات القانونية بسبب قرارها تجميد إقالة إيشد.

يمثل مكتب النائب العام الحكومة دائما في الإجراءات القانونية ضدها أو ضد تشريعات، ويجب أن يحصل الوزراء على إذن من هذا المكتب للحصول على محام مستقل في حالة لا يدعم فيها النائب العام موقف الحكومة. بالإضافة إلى رئاسة النيابة العامة، يعمل النائب العام أيضا كمستشار قضائي رئيسي للحكومة ويقوم بمراجعة قرارات الحكومة والقرارات الإدارية والتشريعات المدعومة من الحكومة لتحديد مدى شرعيتها.

ردا على التماسه، قالت المحكمة العليا لبن غفير إنه يجب أن يحصل على رأي المستشارة القضائية للحكومة بشأن طلبه للحصول على محام مستقل في المرافعات القانونية المرفوعة ضده قبل التوجه إلى المحكمة.

وكتب بن غفير – وهو بنفسه محام – في رسالة إلى بهاراف-ميارا إنه يعتقد أنه لا يستطيع الاعتماد عليها لتمثيله في الدعاوى القضائية والاستئنافات الجارية أو المعلقة: "لا يمكنني الوثوق بك لتمثيلي بإخلاص في الالتماسات المختلفة "، ولذلك هو "ينوي تمثيل نفسه"، كما قال. وانتقد بن غفير بشكل متكرر بهاراف-ميارا

بسبب أحكامها وتوصياتها في الأشهر الأخيرة، واصفا إياها بـ"رئيسة الوزراء الحقيقية" لإسرائيل واتهمها بأنها تريد السيطرة على الحكومة والشرطة. كما أنها كانت في مرمى نيران الحزب الحاكم.

يوم الأحد، بدا أن نتنياهو يوجه انتقادات لبهاراف-ميارا، في مستهل الجلسة الأسبوعية للحكومة، عندما صرح أنه "في ديمقراطية فاعلة، تكون الحكومة المنتخبة مسؤولة عن الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى." وقال نتنياهو: "لا يوجد أحد آخر يحدد من سيشرف على هذه الهيئات، ومن سيقودها، وكيف سيتم قيادتها."

وفي الشهر الماضي، بدا أن وزير العدل ياريف ليفين يهدد بإقالة بهاراف-ميارا في المستقبل، وتجد الحكومة المتشددة نفسها في استمرار في صراع مع أكبر ممثليها القانونيين.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: النائبة العامة تنهي التحقيق في حصول الرئيس السابق للموساد على هدية بقيمة أكثر من 20 ألف دولار من ملياردير أسترالي

بهاراف-ميارا تعلن إغلاق التحقيق بسبب قانون التقادم، وتؤكد أن المستشار القانوني للوكالة أعطى موافقته ليوسي كوهين للحصول على المال من جيمس باكر بمناسبة حفل زفاف ابنته

أعلنت النائبة العامة غالي بهاراف-ميارا يوم الأربعاء عن إغلاق تحقيق في الشرطة ضد الرئيس السابق لجهاز الموساد يوسي كوهين لحصوله المزعوم على هدية بقيمة أكثر من 20 ألف دولار بصورة غير مشروعة من الملياديرالأسترالي جيمس باكر. وجاء في بيان نُسب لبهاراف-ميارا إن الخطوة جاءت بتوصية من المدعي العام عميت ايسمان واللواء يغال بن شالوم، رئيس قسم التحقيقات والمخابرات في الشرطة. ولقد اعترف كوهين بحصوله على المال من باكر في عام 2016 بمناسبة زفاف ابنته، عندما كان رئيسا لوكالة المخابرات، وتم الكشف عن تحقيق الشرطة بعد انتهاء ولايته كرئيس للوكالة في يونيو 2021.

وكان قد قال في السابق إنه قبل المال بعد التشاور مع المستشار القانوني للموساد، وإنه ملتزم بإعادته، وهو ما فعله في أبريل الماضي، حسبما ذكرت تقارير. وقال البيان الصادر عن بهاراف-ميارا إن تحقيق الشرطة أكد أن المستشار القانوني للمنظمة آنذاك منح كوهين الإذن لقبول الهدية من باكر. على الرغم من حصول كوهين على الضوء الأخضر، فقد يُنظر إلى الأمر على أنه خرق محتمل للأمانة من قبل موظف حكومي، وفقا للبيان. إلا أن القضية كانت تخضع بالفعل لقانون التقادم بحلول صيف 2021، "في الوقت الذي وصلت فيه

المعلومات ذات الصلة إلى سلطات إنفاذ القانون وقبل بدء التحقيق الأولي"، حسبما أضاف البيان. ولم يصدر تعليق فوري عن كوهين بشأن قرار بهاراف-ميارا وقف التحقيق.

تم تعيين كوهين رئيسا للموساد في عام 2016 من قبل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، المتهم بنفسه بتلقي هدايا بصورة غير مشروعة في واحدة من ثلاث قضايا فساد يخضع فيها للمحاكمة. وينفي نتنياهو ارتكابه أي مخالفة في جميع القضايا. وبعد أن ترك الموساد، أفادت قناة تلفزيونية إسرائيلية بالاشتباه بأن كوهين شارك معلومات سرية مع مضيفة طيران كان على علاقة شخصية معها في السنتين الأخيرتين. وقال التقرير في ذلك الوقت إن الحادثة قيد المراجعة في مكتب النائب العام. كما كانت هناك مزاعم بأن كوهين تورط في نزاع بين رجلي الأعمال رام أونغار وميخائيل ليفي حول حقوق التوزيع الإسرائيلية لمركبات شركة "كيا" الكورية لصناعة السيارات. أفاد موقع صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية أن أونغار تبرع بمبلغ 1.1 مليون شيكل (341,654 دولارا أمريكيا) إلى كنيس يهودي يقع مقابل منزل كوهين. ومع ذلك، من غير المرجح أن تؤدي حادثة المضيفة ومسألة التبرع للكنيس إلى فتح تحقيق كامل في الشرطة، بحسب ما أفادت القناة 13.

تم تجنيد كوهين (61 عاما)، في الموساد في سن 22 عاما أثناء دراسته في لندن، وترقى في صفوف المنظمة ليصبح رئيسا لها بعد فترة قصيرة قضاها مستشارا للأمن القومي لنتنياهو. كوهين، الذي لُقب بـ"عارض الأزياء" داخل الوكالة، تمتع بشخصية عامة على غير العادة بالنسبة لرئيس جهاز المخابرات الإسرائيلية حتى عندما أشرف على العمليات السرية ضد برنامج إيران النووي وساعد في توجيه العلاقات السرية لإسرائيل مع الدول العربية. وقد قال كوهين إنه لا يستبعد السعي إلى أن يصبح رئيسا للوزراء يوما ما، على الرغم من أن هذا الطموح لا يشغله حاليا. كما أنه نفى وجود أي علاقة سياسية غير قانونية بينه وبين نتنياهو، عندما كان يشغل منصب رئيس الموساد وكان الأخير رئيسا للوزراء.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: المحتجون يغلقون طرقا في يوم "تصعيد المقاومة" بعد أن رفض رئيس الوزراء عرض هرتسوغ للتسوية

اعتقال 5 لقيامهم برسم خط احمر في الشارع المؤدي الى المحكمة العليا في القدس؛ جنود الاحتياط يتظاهرون في حيفا وبني براك؛ التخطيط لـ"اضطرابات" في 150 موقعا

بدأت الاحتجاجات في وقت مبكر من يوم الخميس، حيث من المتوقع أن يشارك مئات الآلاف من الإسرائيليين في يوم "تصعيد المقاومة ضد الديكتاتورية"، في الوقت الذي يشرع فيه الائتلاف برئاسة رئيس الوزراء بنيامين

نتنياهو في دفعة تشريعية مثيرة للجدل لإصلاح النظام القضائي الإسرائيلي بشكل جذري وتقييد سلطات محكمة العدل العليا. وبدأت أعمال التعطيل والاحتجاج قبل الفجر، حيث رسم متظاهرون خطاً أحمر في الشارع المؤدي إلى المحكمة العليا في القدس، قائلين إنه يرمز إلى الارتباط المباشر بين استقلال المحاكم وحرية التعبير. وقالت الشرطة إنها اعتقلت خمسة أشخاص بتهمة تخريب ممتلكات عامة.

وقادت احتجاجات الصباح الباكر مجموعة من جنود الاحتياط في الجيش الإسرائيلي، المعروفين باسم "الإخوة في السلاح". وقامت مجموعة من قدامى المحاربين في سلاح البحرية بإغلاق مدخل ميناء حيفا. وأنشأت مجموعة أخرى "مركز تجنيد للجيش" خارج مبنى البلدية في مدينة بني براك اليهودية المتشددة، وقالت: "لقد جئنا لننقل عبء التجنيد إلى السكان اليهود المتشددين، لأنه إذا كانت هناك ديكتاتورية هنا، سيتعين علينا المجيء إلى هنا للتجنيد. نكرر أنه بدون ديمقراطية، لا يوجد جيش شعبي." كما أغلقوا الطريق الرئيسي في المدينة.

وفي رحوفوت، بدأ أعضاء المجموعة في نصب أكياس الرمل حول محكمة الصلح، معلنين أنهم يحمون المحاكم من "هجمات المجرمين الذين يحاولون القيام بانقلاب." كما أغلقت مجموعة من المتظاهرين الطريق الساحلي السريع الرئيسي بالقرب من بيت يناي، حيث سار العشرات في الشارع ملوحين بالأعلام الإسرائيلية. وتسبب عدد من المتظاهرين الذين يقودون الجرارات ببطء بتعطيل حركة المرور في شارع 4.

وقال المنظمون في بيان يوم الأربعاء "غدا، مئات الآلاف من الإسرائيليين سيخرجون" ويتظاهرون في مظاهرات على مستوى البلاد يوم الخميس. وقالوا إن "الاحتجاج الحازم" كان الفرصة الوحيدة لـ"إيقاف انقلاب النظام"، بعد أن رفض نتنياهو وأعضاء تحالفه اليميني، واليميني المتطرف، واليهودي المتشدد بسرعة اقتراحًا طال انتظاره من قبل الرئيس إسحاق هرتسوغ من أجل التوصل إلى حل وسط متفق عليه على نطاق واسع بشأن حزمة التشريعات المثيرة للجدل.

وستسمح الخطة للحكومة بتجاوز قرارات المحاكم بأغلبية ضئيلة، ووضع اختيار جميع القضاة في أيدي سياسيي التحالف. ويدعي المعارضون أن الخطة ستضعف الطابع الديمقراطي لإسرائيل، وتزيل عنصرًا أساسيًا من ضوابطها وتوازناتها، وستترك الأقليات دون حماية. واتهم مؤيدو لاإصلاح أنه ضروري لكبح جماح محكمة ناشطة سياسيا. وأثارت خطط الإصلاح الشامل انتقادات عامة شديدة ومعارضة شرسة في جميع أنحاء إسرائيل، إضافة إلى احتجاجات حاشدة وتحذيرات من الاقتصاديين وخبراء القانوني والأكاديميين والمسؤولين الأمنيين. ويتدفق المتظاهرون إلى الشوارع منذ يناير لتنظيم عدة أيام "اضطراب" و"مقاومة."

وقال المنظمون يوم الأربعاء "هذه لحظة الحقيقة للإسرائيليين للخروج لإنقاذ الديمقراطية الإسرائيلية." ووفقًا للمنظمين، تم التخطيط لاحتجاجات في حوالي 150 موقعًا في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك مواقع متعددة في تل أبيب والقدس وحيفا ومطار بن غوريون الدولي. ومن المتوقع أن يغلق المتظاهرون الطرق الرئيسية، ويتظاهرون خارج منازل كبار المسؤولين الحكوميين، بما في ذلك مقر إقامة رئيس الكنيست أمير أوحانا في تل أبيب.

ومن المتوقع أن يضم المتظاهرون جنود احتياط وعاملين في مجال التكنولوجيا ومتخصصين في الرعاية الصحية وغيرهم، وفقًا للمنظمين. وقال منظمو المتظاهرين في مجال التكنولوجيا: "نحن في حالة طوارئ وطنية. الحكومة الإسرائيلية تدفع الاقتصاد بكل قوتها إلى الركود وتتجاهل التحذيرات التي لا تزال قادمة. عواقب انقلاب النظام محسوسة بالفعل في [قطاع] التكنولوجيا. بدلاً من وقف حملة التشريع الخاطفة وإيجاد مسار جديد، يسرع هؤلاء [القادة] غير المسؤولين ويدفعوننا جميعًا إلى الهاوية. معا سنوقف الجنون ونناضل من أجل الديمقراطية وبلدنا ووطننا."

وأصدرت سلطات المطار إشعارًا للمسافرين بالتخطيط لتعطيلات يوم الخميس، حسبما أفادت القناة 13، والوصول مبكرًا للرحلات المغادرة. ومن المقرر أن يمر حوالي 60 ألف مسافر عبر المطار يوم الخميس. وأوصت سلطات المطار الركاب بالسفر بالقطار إلى المطار. ولا يتوقع أن يعطل المحتجون أنظمة القطار، على عكس الأسابيع السابقة.

ونظم المتظاهرون مظاهرات داخل وحول مطار بن غوريون الدولي بعد ظهر الأربعاء في محاولة لتعطيل رحلة نتنياهو إلى ألمانيا في زيارة رسمية. وأقلعت رحلة رئيس الوزراء بعد حوالي خمس ساعات مما كان متوقعا. وكان من بين المتظاهرين قدامى المحاربين في وحدة النخبة "سايرت ماتكال"، التي أنقذت الرهائن في عنتيبي عام 1976 – العملية التي قادها شقيق رئيس الوزراء يوني نتنياهو، والتي قُتل خلالها. وقد طالبت المعارضة الحكومة مرارًا وتكرارًا بوقف دفعتها التشريعية خلال المفاوضات، وهو ما رفضه الائتلاف، دافعا التشريع قدمًا على الرغم من المعارضة الواسعة النطاق.

وفي خطاب ألقاه مساء الأربعاء، حذر هرتسوغ من "الحرب الأهلية" و"الهاوية" القادمة إذا لم يتم التوصل إلى حل وسط بشأن التغييرات القضائية الجذرية. وقال الرئيس إن "أولئك الذين يعتقدون أن الحرب الأهلية الحقيقية، مع الأرواح البشرية، هي حدود لن نعبرها، ليس لديهم أدنى فكرة". في العام 75 لدولة إسرائيل، كما قال "الهاوية على مسافة قريبة"، مضيفا "الحرب الأهلية هي خط أحمر. بأي ثمن وبأي وسيلة، لن أدع ذلك

يحدث." ووصف هرتسوغ خطته، التي تمت صياغتها بعد مئات الساعات من المداولات في الأسابيع الأخيرة مع سياسيين وقانونيين وخبراء من مختلف الأطياف السياسية، بأنها "مسار ذهبي" يوفر أفضل فرصة للتوصل إلى اتفاق وطني واسع بشأن الإصلاح، وقال "هذا الإطار يحمي كل واحد منكم، مواطني إسرائيل"، مضيفا "هذا الإطار يحمي إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية."

وبينما سارع تحالف نتنياهو لرفض خطة هرتسوغ، أعرب قادة المعارضة عن موافقة حذرة على إطار العمل كأساس للمحادثات. كما انتقدوا الحكومة لرفضها الفوري لما قدمه هرتسوغ، باعتباره الفرصة الأخيرة والأفضل لتجنب تمزق كارثي في نسيج المجتمع الإسرائيلي. كما حظيت خطة هرتسوغ بدعم أرنون بار دافيد، رئيس اتحاد العمال "هستدروت" القوي، ودوف عميتاي، مدير الرئاسة الإسرائيلية لمنظمات الأعمال، اللذان التقيا بالرئيس في وقت سابق من الأسبوع لتقديم دعمهما. ودعوا الحكومة إلى "وقف الفوضى الاقتصادية والاجتماعية وإعادة الأمل" من خلال إطلاق مفاوضات على أساس الإطار.

وحذر بار دافيد في وقت سابق من هذا الأسبوع من أن نقابته، التي أطلقت إضرابات تخريبية في الماضي، لن "تقف مكتوفة الأيدي" إذا فشلت الحكومة في التوصل إلى حل وسط.

يتناول إطار العمل الذي اقترحه هرتسوغ الجوانب الحاسمة للعلاقة بين فروع الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك إعطاء ثقل دستوري أكبر لقوانين الأساس في إسرائيل؛ كيفية اختيار القضاة؛ مراجعة قضائية لتشريعات الكنيست؛ وسلطة المستشارين القانونيين للحكومة والمستشار القضائي للحكومة. كما أنه سيكرس بعض الحقوق المدنية الأساسية في قوانين الأساس التي لا يتم حمايتها بشكل صريح في الوقت الحاضر. وبعد وقت قصير من قيام هرتسوغ بنشر عرضه، وقبل مغادرته البلاد في زيارة إلى برلين، قال نتنياهو إن "العناصر المركزية في الاقتراح الذي قدمه تعمل فقط على إدامة الوضع الحالي، ولا تحقق التوازن الضروري بين الفروع." وأضاف نتنياهو أن "أي محاولة للتوصل إلى اتفاق وإجراء محادثات هي بالتأكيد مناسبة"، لكنه ألقى باللوم على المعارضة لعدم استعدادها للجلوس على طاولة المفاوضات. وبالنظر إلى رفضه الصارخ لإطار عمل هرتسوغ، من المتوقع أن يمضي التحالف قدما في تشريعاته السريعة. وقال وزير العدل ياريف ليفين إنه يسعى لسن حزمة التشريعات بأكملها قبل عطلة الكنيست للاحتفال بعيد الفصح في نهاية الشهر.

* * *

i24NEWS: تقديرات أمنية: منفذ عملية مجيدو جاء من أحد المخيمات في جنوب لبنان وغالانت يتوعّد "سنضرب الشخص المسؤول عن الهجوم"

وصل على الأغلب من أحد مخيمات اللاجئين الفلسطينية في جنوب لبنان ويجري الجهاز الأمني تحقيقاته للتأكد من مدى ضلوع حماس بفرعه اللبناني بالعملية.

صرح مسؤولون أمنيون عن تقديرات صباح الخميس بأن يكون منفذ عملية مجيدو الذي تسلل من لبنان ونفذ عملية تفجير عبوة في مفترق مجيدو من أصول فلسطينية. ووصل على الأغلب من أحد مخيمات اللاجئين الفلسطينية في جنوب لبنان بعد أن تلقى تدريبات مكثفة مكنته من اجتياز الحدود دون أن يلحظه أحد. ويجري الجهاز الأمني تحقيقاته للتأكد من مدى ضلوع حماس بفرعه اللبناني بالعملية. وأنهى وزير الأمن الإسرائيلي صباح اليوم جلسة تقييمات أمنية على خلفية عملية مجيدو التي أحيطت بالتعتيم لخطورتها ولإفساح المجال لجمع الأدلة والتحقيق دون تشويشات . وقال غالانت عقب الجلسة: "أيا كان من نفذ الهجوم فإنه سيندم عليه". سنجد المكان المناسب، والطريق الصحيح، وسنضرب الشخص المسؤول عن الهجوم." وأضاف غالانت الذي اجتمع مع رئيس أركان الجيش هرتسي هاليفي وقائد الجبهة الشمالية، الميجر جنرال أوري غوردين أن "التحقيق في الحادث لا يزال جاريا، وسنصل إلى تحقيق كامل في التفاصيل. لقد كان هجوما معقدا، لكن بفضل القدرات الاستخباراتية والعملياتية لقوات الأمن، سنعرف من يقف وراءه". وقال "بفضل العمل المتكامل والحازم والسريع لقوات الأمن، الذي تم تنفيذه بالتعاون الوثيق، تم إغلاق الدائرة بسرعة وتم القضاء على الإرهابي. هذا منع هجوما آخر مع احتمال حدوث أضرار جسيمة."

ووفقا لهيئة البث الرسمية، فقد وصف مسؤول عسكري، أمس (الأربعاء)، التسلل من الحدود اللبنانية وتنفيذ الهجوم على مفترق مجيدو، بالخلل الخطير في الجهاز الأمني، لكنه في نفس الوقت فشل لحزب الله لأن الانفجار لم يؤد إلى نتيجة قاتلة وتم القضاء على المتسلل بنهاية المطاف. لو تمكن من العودة إلى لبنان لاعتبر ذلك إنجازا عظيما لمن أرسله.

من جانبه أطلق رئيس المكتب السياسي لحركة حماس جملة تصريحات تعقيبا على العملية ومنها "على الاحتلال ألّا يتوقع أن تمر محاولاته دون رد قوي من شعبنا ومقاومتنا، ونحن نحذره من التمادي في ذلك. المقاومة في الضفة في تصاعد مستمر، ولم تخبُ شعلة المقاومة فيها. ومطلوب تعزيز بيئة المقاومة وحمايتها، وترك المساحة لها لتثخن في العدو" وتابع "أدعو لتشكيل لجان شعبية ميدانية موسعة في الضفة الغربية

لمواجهة المستوطنين وحماية القرى والبلدات الفلسطينية. هدم البيوت هي محاولة بائسة لتغيير هوية القدس وتهجير أهلها. وتحرير الأسرى على رأس أولويات قيادة الحركة وقيادة كتائب القسام ."

* * *

i24news: الخميس "يوم تصعيد الاحتجاجات" ضد الإصلاح القضائي بعنوان: "الديمقراطية وقود قاطرة الاقتصاد"

لثالث مرة على التوالي ينطلق اليوم ما أطلق عليه منظمو المظاهرات "يوم تصعيد الاحتجاجات" وسط استعدادات الشرطة للحفاظ على السير والنظام في شوارع تل أبيب وغيرها

للمرة الثالثة على التوالي ينطلق اليوم ما أطلق عليه منظمو المظاهرات "يوم تصعيد الاحتجاجات" وسط استعدادات الشرطة للحفاظ على السير والنظام في شوارع تل أبيب وغيرها من المدن في ترقب وقلق من قبل المسؤولين بأن يقبل المتظاهرون على إغلاق شارع رئيسي يربط شمال البلاد بجنوبها وهو ما يطالب وزير الأمن القومي ايتامار بن غفير بمنع حدوثه حتى وإن كلف ذلك استخدام العنف وإبعاد المتظاهرين بالقوة عن المكان .

ابتداء من الساعة الثامنة صباحا تنطلق مظاهرات يشارك فيها الأبناء مع ذويهم في جميع أنحاء البلاد، وفي العاشرة ستكون هناك مظاهرات متزامنة أمام السفارات الأمريكية والألمانية والبريطانية والفرنسية في محاولة لتعبئة الرأي العام العالمي، بالإضافة إلى مظاهرة صهيونية - دينية - ديمقراطية بوسط تل أبيب، والتي ستشمل عروضا خاصة. الساعة 11:00 ستنتظم مسيرات ميدانية في شوارع رئيسية في تل أبيب مثل كابلان وميدان مسرح هيبيما في تل أبيب، بالإضافة إلى مسيرة عالم الثقافة ضد الثورة، الساعة 12:00 ستنظم مظاهرة أمام معهد وايزمان في رحوفوت وفي الساعة 12:30 ستنظم مظاهرة أمام معهد فايتسمان في رحوفوت وفي 12:30 تسير مظاهرة "الرداء الأبيض" في تل أبيب.

ومن المقرر أن تنطلق مظاهرة قطاع الهايتك موزعة على 14 موقعا من شمال البلاد إلى جنوبها وتحمل الشعار "الديمقراطية هي وقود قاطرة الاقتصاد". وتهدف المظاهرة الى تجسيد الفكرة أن وقف الديمقراطية من قبل المحكومة سيوقف صناعة الهايتك-قاطرة الاقتصاد. وستقام في السابعة المظاهرة المركزية في ساحة ميدان هبيما مركز انطلاق مسيرة المشاعل .

ويتسيد المشهد الاحتجاجي اليوم كذلك قافلة المدفعيات "إخوة في السلاح" من مدينة زخرون يعكوف (جنوبي حيفا) وحتى القدس وصولا إلى مقر إقامة رئيس الوزراء، فيما تشق شوارع البلاد من الشمال إلى الجنوب قوافل من المركبات الزراعية ومسيرات طلابية فضلا عن مسيرة للمثليين وعمال الهايتك في حيفا.

فيما تشهد البلاد احتجاجات واسعة ضد ما يطلق عليه الائتلاف إصلاحات قضائية ترتفع وتيرة التوتر في العلاقات بين مفوض الشرطة العام كوبي شبتاي ووزير الأمن القومي الذي يصر على فرض السياسة المتعلقة بكيفية إدارة المظاهرات والاتصال المباشر بالضباط في الميادين الأمر الذي أثار حنق المفوض العام فأمر ضباطه بالامتثال لأوامره فقط. ويأتي هذا كله على خلفية قرار بن غفير إقالة قائد شرطة تل أبيب لفشله في فرض النظام ومنع المتظاهرين من إغلاق الشوارع على ما بين الوزير لكن المستشارة القضائية أمرت المفوض العام بتجميد الإقالة في تحد إضافي بينها وبين وزير الأمن القومي.

* * *

i24news: التحالف الحكومي في إسرائيل: "خطة التسوية التي وضعها الرئيس يتسحاق هرتسوغ ليست مرضية"

وصفت وزيرة النقل ميري ريجيف من حزب الليكود خطة الرئيس المقترحة بأنها "إهانة لذكاء الشعب"وأضافت "إنها خطة تنحاز بوضوح إلى جانب ضد الشعب ذي السيادة."

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، عن رفضه لاقتراح التسوية الذي قدمه الرئيس يتسحاق هرتسوغ، مساء اليوم الأربعاء، قائلا إن "الاقتراحات لم يتم قبولها من قبل ممثلي الائتلاف"، في ما وصفت وزيرة النقل ميري ريجيف من حزب الليكود خطة الرئيس المقترحة بأنها "إهانة لذكاء الشعب"وأضافت "إنها خطة تنحاز بوضوح إلى جانب ضد الشعب ذي السيادة."

ومن جهته قال وزير التربية والتعليم يوآف كيش إن "الخطة تتضمن فقرات رئيسية تؤدي فقط إلى إدامة الوضع القائم، ولا تخلق الحد الأدنى من التوازن الضروري بين السلطات"، في حين غرد وزير الثقافة ميكي زوهار: "لقد وعدنا بالإصلاح وليس بإدامة الوضع القائم ."

وقال رئيس ديوان رئيس الوزراء يوسي فوكس، إن "خطة الرئيس هي خطة من جانب واحد، وليست خطة متفق عليها بأي شكل من الأشكال من قبل شخصيات التحالف."

وفي السياق أكد زعيم المعارضة يائير لابيد أن معسكره "سيتناول خطة الرئيس احتراما للمكانة والجدية التي تكتب بها والقيم التي تقوم عليها"، وانتقد رد التحالف على الخطة التي قال إنها "ازدراء لمؤسسة الرئاسة وتجاهل كامل لخطورة اللحظة التي نمر بها ومحو فكرة أننا أمة واحدة."

وأشاد رئيس حزب "المعسكر الوطني" بيني غانتس بالرئيس يتسحاق هرتسوغ" للجهد الأسمى الذي كرسه لتوحيد شعب إسرائيل، ومنع الأزمة الدستورية، وحرب الأخوة التي يمكن أن تندلع"، مؤكدا أن حزبه وافق على خطة التسوية في جزء واحد كأساس للقانون بدلاً من "خطة تشريعية خطرة"وتابع "ينظر الكعسكر الوطني بعين الرضا إلى مخطط الرئيس بالمجمل، كأساس للتشريع بدلاً من المخطط التشريعي الخطير الحالي. أدعو نتنياهو وجميع العناصر في النظام السياسي إلى التصرف بمسؤولية، في هذه الساعة المصيرية، إلى تبني الخطوط العريضة، والبدء في الترويج لها على الفور."

وكان الرئيس الإسرائيلي يتسحاك هرتسوغ، قد قدم، مساء اليوم الأربعاء، خطته التوفيقية الجديدة للإصلاح القضائي التي أطلق عليها اسم "خطة الشعب" في خطاب متلفز إلى الشعب الإسرائيلي، وتسعى الخطة، التي وضعها الرئيس بنفسه دون مشاورات مع الائتلاف الحاكم أو المعارضة، إلى إيجاد حل وسط، تحت سطوة احتجاجات عارمة عمت البلاد على خلفية خطة الحكومة لتغيير وجه القضاء الإسرائيلي.

* * *

i24news: رئيس الإمارات الشيخ بن زايد يأمر بتوفير 3 ملايين دولار لإعادة بناء حوارة في الضفة الغربية

أمر رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد بتوفير 3 ملايين دولار لإعادة بناء قرية حوارة في الضفة الغربية. وبالعودة إلى الوراء قليلا، تعرضت قرية حوارة الفلسطينية لأعمال تخريب وحرق وتدمير للممتلكات من قبل مستوطنين هاجموا البلدة فضلا عن مقتل فلسطيني، دون أن تتمكن القوات الإسرائيلية من السيطرة على الموقف، في أعقاب مقتل شقيقين مرا من الشارع الرئيسي وتعرضا لإطلاق الرصاص وهما بداخل سيارتهما.

وصرح مسؤول عسكري إسرائيلي في أعقاب ذلك، بأن الجيش يتعامل مع أعمال الشغب الدامية في حوارة على أنها "هجوم إرهابي .وأضاف أنه "كان من المتوقع أن يسلك مثيرو الشغب الطريق الرئيسي" لكنهم "تفرقوا حول حوارة". وأضاف: "لم يكن يومًا جيدًا بالنسبة لنا." وتوالت الردود السياسية الإسرائيلية التي نددت بأعمال العنف الهوجاء التي ارتكبها عشرات المستوطنين في حوارة وطالب كل من الرئيس الإسرائيلي يتسحاك هرتسوغ ورئيس الحكومة نتنياهو ووزير الأمن غالانت ورئيس الصهيونية الدينية سموتريش المستوطنين

"عدم الاقتصاص بأنفسهم من الجناة" والسماح للقوات الأمنية بأداء واجبها. غير أن دعوة سموتريتش إلى حرق حوارة أثارت سخط العديد من الشخصيات الاعتبارية والدول الغربية في مقدمتها الولايات المتحدة حيث أدان المتحدث باسم وزارة خارجيتها نيد برايس تصريحات الوزير ووصفه بأنه تصريح "غير مسؤول، ومقزز، ومثير للاشمئزاز."

كما طالبت بعثة الإمارات في الأمم المتحدة، عقد اجتماع مغلق لمجلس الأمن بشكل عاجل، بشأن التطورات في الضفة الغربية، وقالت في تغريدة على"تويتر": "في ظل التطورات المقلقة للوضع في الضفة الغربية، طلبت دولة الإمارات عقد اجتماع مغلق لمجلس الأمن بشكل عاجل يوم غدٍ الموافق 28 فبراير/شباط الجاري". وأعربت وزارت الخارجية السعودية والفرنسية عن ادانتهما تصريحات وزير المالية الإسرائيلي سموتريتش، المطالبة بـ"محو" قرية حوارة . كما أدانت الأردن والإمارات تصريحات الوزير، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأردنية سنان المجالي، إن التصريحات التي تدعم العنف تعبر عن انتهاك للقانون الدولي .

* * *

i24NEWS: حصريًا لـ i24news: وزير الخارجية الإسرائيلي ايلي كوهين يهاتف نظيره العماني

ناقش وزير الخارجية الإسرائيلية ايلي كوهين ونظيره العماني سيد بدر البوسعيدي، التوترات المتصاعدة بين إسرائيل والفلسطينيين بينما نقترب من شهر رمضان

بعد أقل من شهر من الإعلان التاريخي لسلطنة عمان عن فتح مجالها الجوي أمام الطائرات الإسرائيلية ، علمت i24NEWS أن وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين أجرى مكالمة هاتفية نادرة مع نظيره العماني سيد بدر البوسعيدي. وقالت مصادر لـ i24NEWS إن الاثنين ناقشا الأمور المتعلقة بفتح الأجواء كما تطرقا أيضًا إلى التوترات المتصاعدة بين إسرائيل والفلسطينيين بينما نقترب من شهر رمضان المبارك .

بعد القرار الصادر في شباط/فبراير، أشاد وزير الخارجية الإسرائيلي إيلي كوهين بفتح الأجواء باعتباره "قرارًا تاريخيًا" وشكر علنًا سلطان عمان هيثم بن طارق آل سعيد على مشاركته في هذه الخطوة. جاء الإعلان في شباط/ فبراير بعد شهور من المحادثات بين وزارة الخارجية الإسرائيلية والسلطات في عمان . وفي تشرين ثاني/نوفمبر 2022، أفادت i24NEWS أن مسؤولا إسرائيليا كبيرا التقى بوزير الخارجية العماني سيد بدر البوسعيدي لتعزيز العلاقات وتعزيز التعاون الإقليمي. عقد الاجتماع على هامش منتدى MEDRC في عمان وحضره نائب المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية ورئيس قسم الشرق الأوسط وعملية السلام. وقال وزير الخارجية في المحادثة إن السلطنة تسعى إلى تمييز نفسها عن الإمارات العربية المتحدة والبحرين، وبالتالي

فإن أي تقدم مستقبلي في العلاقات يتطلب علاقة منفصلة ومباشرة بين السلطنة وإسرائيل مع التركيز على ثمار السلام الاقتصادي. وتماشيا مع المبادئ التوجيهية من المملكة العربية السعودية .

وعلى صعيد منفصل، صوت مجلس النواب العماني في كانون ثاني/ديسمبر على توسيع قانون مقاطعة إسرائيل. وناقش مجلس الشورى في السلطنة - وهو ما يعادل البرلمان - توسيع نطاق قانون المقاطعة ضد الدولة اليهودية. وقال نائب رئيس المجلس يعقوب الحارثي إن التعديل الذي اقترحه عدد من أعضاء المجلس يسعى إلى "توسيع تجريم ومقاطعة هذا الكيان" وحظر أي اتصال مع الإسرائيليين بأي وسيلة ، شخصيا أو افتراضيا. تمت إحالة الاقتراح إلى اللجنة التشريعية بالمجلس ولكن لم يتم تقديمه منذ ذلك الحين . ويشار إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قام بزيارة نادرة إلى سلطنة عمان في عام 2018 التقى خلالها بالسلطان الراحل قابوس لمناقشة مبادرات السلام في الشرق الأوسط. وكان هذا الاجتماع هو الأول من نوعه بين قادة البلدين منذ عام 1996 .

لا توجد علاقات دبلوماسية رسمية بين سلطنة عمان وإسرائيل، على الرغم من التطرق اليها كدولة محتملة للانضمام إلى اتفاقيات إبراهيم، بعد الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان. ورفضت وزارة الخارجية الإسرائيلية تأكيد هذه المعلومات أو نفيها .

* * *

مركز دراسات الأمن القومي: الأحداث في إسرائيل تعزز نظرية نصر الله (بيت العنكبوت)

بقلم أورنا مزراحي ويورام شفايتسر

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع . مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

الأحداث الداخلية في إسرائيل منذ تشكيل الحكومة الجديدة، وعلى رأسها الأزمة الدستورية التي أدت إلى اتساع الشرخ في المجتمع الإسرائيلي، وإلى انعكاسات اقتصادية وسياسية خطيرة، إلى جانب ارتفاع عدد العمليات والخلافات الداخلية حول طريقة مواجهتها؛ اعتبرت من قِبل حزب الله على أنها دلالات واضحة على ضعف إسرائيل المستمر.

نصر الله يفرك كفيه سرورًا، ويتناول ذلك بكل وضوح في خطاباته الأخيرة. في الخطاب الذي ألقاه في الـ 16 من فبراير وصف هذه الأحداث بأنها أزمات صعبة بفعل "الحكومة الإسرائيلية الغبية الحالية"، التي تدفع باتجاه مواجهتيْن كبيرتيْن: الأولى داخل إسرائيل والثانية بين إسرائيل والفلسطينيين، مع احتمال خلق حريق إقليمي.

كما تطرق إلى أن الكثير من الجهات في إسرائيل (الرئيس هرتسوغ، رؤساء الحكومات السابقة، رئيس الأركان، وجميع الجنرالات التاريخيين) يتحدثون عن "حرب أهلية" قريبة، ومن خلال اقتباسات من أقوال الرئيس عن أن المقصود وضع غير مسبوق وساعة طوارئ. حسب قوله، فإن إسرائيل تقف على عتبة انفجار داخلي ويعيش سكانها حالة من القلق الوجودي، حيث لا توجد هناك ثقة بالجيش، ولا بالقيادة السياسية أو المنظومة القضائية، وهناك ظواهر من "الارتداد" والهجرة.

كذلك في سلسلة خطاباته الأسبوع المنصرم، تطرق نصر الله للموضوع، ففي الخطاب الذي ألقاه في الـ 6 من مارس في ذكرى يوم "الأسرى والمصابين"، كرر تقديره بأنه وبسبب الأحداث التاريخية فإن نهاية "الكيان الصهيوني" باتت قريبة. في هذا الخطاب، تطرق بوضوح إلى تشريع حكم الإعدام للمقاومين الفلسطينيين في الكنيست، وزعم بأن هذه العقوبة لن تردع "رجالًا مثلنا"، الذين ربما يخافون من السجن، لكنهم ينقضون باتجاه الموت دون تردد، ويتحركون حتى عندما يكون الموت حتميًا.

في الخطاب الذي ألقاه في الـ 10 من مارس، أكد على أن الحديث يدور عن أحداث تاريخية يجب تتبعها عن كثب. وحسب قوله "الأحداث في إسرائيل تحيي الكثير من الآمال الكبرى"، كما أنه نسب الأزمة في المجتمع الإسرائيلي إلى موقف المقاومة الصلب في المنطقة، وحسب قوله "الكيان الصهيوني يواجه اشتباكات داخلية وتهديدات خارجية، ستؤدي إلى القضاء عليه ولن ينجو ليتجاوز الـ 80 سنة" مثل الممالك اليهودية السابقة التي لم تبقَ أكثر من ذلك. كذلك دعا دول المنطقة إلى مساعدة المجهود الفلسطيني (حيث في الخلفية العملية التي وقعت في تل أبيب في التاسع من مارس) للقضاء على إسرائيل. يذكر في هذا السياق حلم نصر الله، كما وصفه هو في لقاء له في يوليو 2022 بأن مواطني إسرائيل يتخلصون من أغلالها ويهاجرون إلى الخارج، هذا الحلم يعبر عن أمنية قلبه ويتماشى مع نظريته المعروفة بشأن كون إسرائيل دولة "بيت العنكبوت" التي توشك أن تتفكك وتختفي.

يبدو أن هذا الشعور بالثقة أيضًا يقف من وراء تهديدات نصر الله عشية توقيع اتفاقية الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان (يوليو - سبتمبر 2022) بأن حزب الله سيهاجم إسرائيل إذا شرعت في استخراج الغاز من حقل "كاريش" قبل أن تضمن حقوق لبنان. نصر الله لديه شعور بالإنجاز، إذ أنه وحسب فهمه فإن تهديداته - حتى دون الحاجة إلى استخدام القوة - هي التي أخضعت حكومة إسرائيل وأجبرتها على توقيع الاتفاق حسب مطالب لبنان. يضاف إلى ذلك أيضًا التقدم في بناء القدرات دفاعية جوية في لبنان من قِبل التنظيم بمساعدة

من إيران، والتي أدت إلى تقليص عمليات سلاح الجو الإسرائيلي في مجال لبنان الجوي وعززت حصانته وقدرته على ردع إسرائيل ومواجهتها في حالة المواجهة العسكرية المستقبلية.

شعور نصر الله المتزايد بالأمن هو ما يقف على ما يبدو أيضًا في قلب تجرؤه على توسيع تواجد رجال حزب الله في الفترة الأخيرة بالقرب من الحدود مع إسرائيل - وان كانوا بملابس مدنية - وإقامة عدد كبير من أبراج المراقبة الجديدة التابعة لحزب الله على هيئة رجال التنظيم باللباس المدني. في الفترة الأخيرة، تزايدت أيضًا أحداث الاحتكاك مع جنود الجيش الإسرائيلي العاملين على امتداد الحدود (أعمال إكمال الجدار، تسوية الأرض ورسم الحدود). في الـ 5 من مارس منع جنود اليونيفيل مواجهة بين الطرفين في أعقاب مزاعم الجانب اللبناني بأن جنود الجيش الإسرائيلي الذين اشتغلوا في أعمال روتينية اجتازوا الخط الأزرق إلى الأرض اللبنانية في منطقة قرية عيتا الشعب. وفي الـ 7 من مارس أعلن عن حدث مشابه، خلاله اختطف مخزن سلاح جندي من الجيش الإسرائيلي، إثر تجمع مجموعة من اللبنانيين حول الجنود المنشغلين في أعمال هندسية في المكان. هذا المخزن عرض على قناة المنار على أنه غنيمة من الجيش الإسرائيلي. بالتطرق إلى هذه الوقائع، زعم نصر الله في الـ 6 من مارس بأن إسرائيل تحاول إبعاد الخط الأزرق عدة أمتار، لكن لبنان لن يتنازل عن أيّ ذرة تراب من الأرض. في المقابل، يقدم حزب الله حملة دعائية في وسائل التواصل الاجتماعي، تضخم من قدرات مقاتليه القادرين على التسلل إلى الأراضي الإسرائيلية والسيطرة على مناطق في تخومها.

أقول نصر الله - الذي يعتبر نفسه وتعتبره إيران وغيرها خبيرًا بالشؤون الإسرائيلية - تعكس مرة أخرى تتبعه عن كثب لما يدور في إسرائيل عن طريق ما ينشر في وسائل الإعلام الإسرائيلية التي تعزز تقديراته بشأن وضعها المهتز. استنتاجه بأن الأزمة الداخلية الحالية تضعف إسرائيل كثيرًا؛ ترفع أكثر الشعور بالثقة لديه بقدرة التنظيم على ردع الجيش الإسرائيلي ومواجهته بنجاح. مع ذلك، تحليل نصر الله لضعف إسرائيل لا يعكس بالضرورة الواقع عمليًا، والمقصود في الواقع شعور مكذوب بالثقة، لا يأخذ بالحسبان موازين القوى الحقيقية بين الجيش الإسرائيلي وحزب الله، وقوة تماسك المجتمع الإسرائيلي عندما يوضع أمام التهديدات الأمنية الخارجية.

رغم هذا، ورغم استمرار الاحتجاجات الداخلية في إسرائيل، نقدر بأن حزب الله ليس معنيًا إطلاقًا بمواجهة عسكرية حتى في الوقت الراهن. عدا عن معرفة المخاطر على لبنان وعلى التنظيم نفسه إثر مواجهة واسعة النطاق مع الجيش الإسرائيلي، فإن التنظيم متأثر أيضًا بوضع لبنان الضعيف والخطير، الذي يعاني من أزمة اقتصادية، هي الأخطر في تاريخها، ومن الأزمة السياسية وصعوبة أداء الحكم على حد سواء. تجدر الإشارة إلى

انه ومنذ انتخابات البرلمان الأخيرة، التي جرت في مايو 2022، وفي الأشهر الأخيرة تحديدًا، طرأ انخفاض على مقام حزب الله السياسي في لبنان.

رغم أنه ما تزال لدى التنظيم القدرة على فرض الفيتو على القرارات في الدولة، لكنه يجد صعوبة في فرض موقفه على خصومه السياسيين في قضايا تشكيل الحكومة وتعيين رئيس جديد، والذي تأخر منذ أكتوبر 2022. جميع محاولات نصر الله للوصول إلى توافق موسع حول اختيار سليمان فرنجية رئيسًا (وهو الموالي لسوريا والمقرب من حزب الله) باءت لغاية الآن بالفشل الذريع. نصر قلق من ذلك، غير أنه ما يزال مهتمًا بالامتناع عن استخدام قوة السلاح الذي يملكه من أجل دفع حله الخاص لمشاكل لبنان الداخلية.

في ظل هذا الوضع، نصر الله متمسك بالاستراتيجية التي وجهته في السنوات الأخيرة أمام إسرائيل؛ ترسيخ "معادلة الردع" بين حزب الله والجيش الإسرائيلي. جميع نشاطات التنظيم وأقوال نصر الله، رغم أن المُراد منها أيضًا ترسيخ مكانة التنظيم بصفته المدافع عن لبنان في أوساط الشعب اللبناني، لكن قبل أي شيء يُراد منها ردع إسرائيل عن تغيير قواعد اللعب أمامه في البر، في الجو، وفي البحر. رغم أن نصر الله ليس معنيًا في هذه المرحلة بمواجهة إسرائيلية شاملة مع إسرائيل؛ غير أنه يسعى إلى التلكك لها على امتداد الحدود، وعلى ما يبدو أيضًا من خلال المبادرة بعمليات في داخل البلاد، ربما بالتعاون مع الفلسطينيين؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى احتكاك عسكري، وإلى تصعيد بسبب سوء تقدير أحد الطرفيْن.

* * *

هآرتس: يجب إقالة بن غفير قبل سفك الدماء

بقلم ايتي ماك

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

في 30 نيسان 2021 حدثت الكارثة المعروفة في جبل ميرون التي قتل فيها 25 شاب وطفل واصيب نحو 150 شخص. "معروف مسبقا" للسلطات ذات الصلة وحكومات اسرائيل ومراقب الدولة، عرفوا بأن الامر يتعلق بمنطقة مباحة للبناء غير القانوني ومشكلات امنية خطيرة التي في كل عيد للحاخام شمعون بار يوحاي، يتجمع فيها عدد كبير من الاشخاص. لجنة التحقيق الرسمية للتحقيق في الكوارث ارسلت بيانات تحذير لـ 18 ممن لهم مناصب والذين يمكن أن يتضرروا من التحقيق ومن نتائجه ومنهم المفتش العام للشرطة يعقوب

شبتاي ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. الآن دولة اسرائيل تقف على حافة كارثة اخرى، وفي هذه المرة اعضاء الحكومة والائتلاف يقفون في الجهة المقابلة.

قبل بضع سنوات عندما كنت أمثل في دعاوى للشرطة ودعاوى فلسطينيين تضرروا من عنف المستوطنين في جنوب جبل الخليل، محقق في الشرطة قال لي إن شقيقه يعمل قرب مكتبي في القدس، وربما ذات يوم عندما سيأتي لزيارته فانه (المحقق) سيقوم بوضع قنبلة في المكتب. في نفس الوقت تقريبا أحد سكان البؤر الاستيطانية تقدم نحوي في حافلة في القدس وقال إنه ذات يوم سيعدمون اشخاص مثلي، هذه فقط مسألة وقت.

في حينه كانت هذه الاقوال بالنسبة لي اقوال لا اساس لها، لكن الآن هذه بالضبط هي الاخطار التي تقف امام المتظاهرين ومنظمي الاحتجاج ضد الانقلاب النظامي: أن يقوم رجال الشرطة، الذين يتغذون من التعليمات التحريضية على العنف والقادمة من وزير الامن الوطني والمدان بالإرهاب، ايتمار بن غفير، وأن يطلقون النار ويلقون قنابل على المتظاهرين أو يقومون باغتيال أحد المنظمين أو أن من ينفذون ذلك سيكونون من نشطاء اليمين المتطرف الذين يؤمنون بأن "الفوضويين" يزعجون عملية تقريب الخلاص، وهي اقامة مملكة يهودا مع نظام أبرتهايد كامل.

نظريات المؤامرة التي تنشرها وزيرة الاعلام، غاليت ديستن اتبريان، ونتنياهو نفسه، مثل أن المظاهرات تمولها إيران وجهات اجنبية دولية، أو قصص خيالية ينشرها بن غفير عن مؤامرات اغتيال لمتظاهرين ضد سارة نتنياهو، من شأنها أن تقرب اللحظة التي ستتحقق فيها هذا الاخطار.

يائير نتنياهو، نجل رئيس الحكومة، غرد في تويتر ردا على الاحتجاج ضد الانقلاب وقال: "هم ليسوا متظاهرين وليسوا فوضويين، بل هم ارهابيون! لقد نشأ هنا تنظيم سري عنيف (بتمويل اصحاب المليارات، مجرمين واشرار). الحديث هنا يدور عن ارهاب محلي. وحتى لو أن هذا استغرق بعض الوقت إلا أنهم في النهاية سيقدمون للمحاكمة بسبب جرائمهم". هذه لغة "الحرب القذرة" في امريكا اللاتينية بين الستينيات والتسعينيات. ففي حينه انظمة ديكتاتورية طاردة واعتقلت وعذبت وقتلت وأخفت نشطاء من المعارضة.

على سبيل المثال، بعد فترة احتجاجات مستمرة في المكسيك ضد الحكم القمعي والفاسد جرت في 2 تشرين الاول 1968 مسيرة كبيرة لطلاب من حرم الجامعة الوطنية نحو ميدان الثقافة الثلاثة في مكسيكو سيتي من اجل الاعتصام ضد سياسة الحكومة. النظام الديكتاتوري كان في حينه في ذروة الاعداد للأولمبياد والمظاهرات

الضخمة تسبب بإحراج دولي. لذلك قرر كسرها. اثناء الاعتصام في الميدان ارسلت الحكومة الى هناك قوات عسكرية، التي أطلقت النار على المتظاهرين، بضع مئات قتلوا وآلاف تم اعتقالهم على الاقل.

يبدو أن بن غفير - الذي يقوم بعملية نزع الشرعية عن المتظاهرين يطالب الشرطة باستخدام القوة ضدهم، وتوجه بشكل مباشر لضباط الشرطة حول النشاطات العملياتية وأمر بإقالة قائد لواء تل ابيب، عامي ايشد، بذريعة أنه قد سمح بحدوث فوضى كبيرة - يبدو أنه سيصل الى التنفيس فقط اذا حدثت مذبحة ضد المتظاهرين في تل ابيب أو في القدس.

الامر غير مفاجئ حيث أنه يتعلق بمن تاريخه الشخصي هو تاريخ عنف وتحريض وكراهية. في صباه كان بن غفير ناشط بارز في التنظيم الارهابي للحاخام كهانا، وقد هدد رئيس الحكومة المتوفى اسحق رابين، وتفاخر بأنه في صالون بيته معلقة صورة القاتل باروخ غولديشتاين. وعندما أصبح بلغ سن الرشد اصبح بن غفير عازف الفلوت في جفعات هأبوت (هذا اسم الحي الذي يعيش فيه في مستوطنة في الخليل) والتابع لشبيبة التلال، في نفس الوقت الذي كان يعمل فيه محاميا ويمثل في المحاكم شبيبة التلال المشتبه فيهم بارتكاب اعمال ارهابية، استمر في كونه ناشط في اليمين المتطرف مع التأكيد على محاولة رفع مسؤوليته عن العنف والادعاء بأن هذه محاولة لتشويه سمعته ومنعه من التمثيل القانوني لشبيبة التلال.

على سبيل المثال، بن غفير وباروخ مارزيل وميخال بن آريه وبنتسي غوفشتاين كانوا المنظمين أو من المشاركين في مظاهرات اليمين المتطرف في القدس التي فيها تم تأجيج الشباب الذين بعد ذلك ذهبوا "للاصطياد" ومهاجمة العرب في المدينة. في العام 2016 نشر بأن المحامي بن غفير قام بإلقاء محاضرة في معسكر تدريب لشبيبة لاهفاه. في 13 ايلول 2022 قدم عضو الكنيست بن غفير دعوى ضد برنامج "عوفدا" الذي تقدمه ايلانا ديان، بعد تحقيق اجريت فيه مقابلة مع فتاة سابقة في شبيبة التلال، التي قالت بأنهم قاموا بتحريضها على تنفيذ عمليات "تدفيع الثمن". وفي الوقت الذي مثل فيه بن غفير أحد المعتقلين في قضية مذبحة عائلة دوابشة في دوما، تم توثيقه ايضا وهو يتعاون في "عرس الكراهية" الذي فيه رقص المحتفلون وهم يحملون بنادق ام16 وغنوا "سأنتقم لعين من عيوني، يا فلسطين"، وقاموا بوضع سكين على صورة الطفل علي دوابشة، واحدهم القى زجاجة حارقة على صورة الطفل واحرقها. بن غفير قال ردا على ذلك بأن "الشباك قام بالتنكيل بالمعتقلين، والآن يريدون المس بالمحامي". العريس وستة مشاركين في الزفاف ادينوا بجرائم تحريض على العنف والارهاب، في حين أن بن غفير أصبح وزير الامن الوطني.

في 10 شباط 1983، في مظاهرة لحركة "السلام الآن" في القدس قتل اميل غرينسفايغ بعد اصابته بقنبلة أطلقها يونا ابروشمي. في المحاكمة قال ابروشمي بأنه عمل بتأثير التحريض واوضح بأنه رأى في متظاهري اليسار خونة. بعد سنوات في السجن موقف ابروشمي لم يتغير. ففي مقابلة نشرت في 7 آب 2020 في القناة 12 حرض ابروشمي على العنف ضد المتظاهرين في "احتجاج بلفور". "أنا احببت بيغن في حينه مثلما يعجبون الآن بنتنياهو. نتنياهو أنا أحبه أكثر من بيغن. الآن أنا لا أذهب الى بلفور. هناك فتيان شباب وهم سيذهبون الى هناك ويعرفون ماذا سيفعلون... أنا أكرههم حتى الآن. وهم ايضا يكرهونني. هم اشخاص سيئون، يكرهون اسرائيل. هم جراثيم. الآن ايضا هم جراثيم. لا يوجد أي نقاش حول ذلك، هم ينشرون الامراض. يجب ابعادهم عن المجتمع."

الوقت لن يكون متأخر في أي يوم لفعل الامر الصحيح. إذا لم يكن وزراء الحكومة واعضاء الكنيست يريدون أن تسفك دماء المتظاهرين وتلطيخ ايديهم فيجب عليهم أن يطلبوا من رئيس الحكومة اقالة بن غفير على الفور، حتى لو أن ذلك أدى الى سقوط الحكومة.

* * *

معهد السياسة والاستراتيجية: عاصفة عابرة أم بداية خراب؟: كيف يحلل الشرق الأوسط الأزمة الداخلية في "إسرائيل"؟

بقلم ميخائيل ملشتاين

ترجمة شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

منذ اندلاع موجة الاحتجاج العام ضد تحركات "حكومة نتنياهو" في المجال القانوني وجميع اللاعبين في الشرق الأوسط يتابعون من كثب الانقسام الداخلي المتعمق في "إسرائيل." ويستمد أعداؤها تفاؤلاً واضحاً مما يعتبرونه تآكلاً متزايداً في الحصانة القومية، بينما يمتنع أصدقاؤها في المنطقة عن التعليق علناً على الأحداث الدراماتيكية في "إسرائيل"، لكن خلف الكواليس عبروا عن خوفهم من تقويض موقف حليفهم الاستراتيجي، الذي يساعدهم في محاربة التهديدات المشتركة وعلى رأسها إيران.

تتركز أنظار جميع الأطراف في المنطقة على ما يُعرَّف بظواهر غير مسبوقة في "إسرائيل"، وقبل كل شيء :**تعبيرات رفض الخدمة بين جنود الاحتياط**)جمال زحالقة، رئيس حزب بلد السابق، أشار في هذا السياق إلى المكانة المركزية للطيارين في الاحتجاجات، مؤكداً أنهم بمثابة رأس حربة الجيش الإسرائيلي.(

تراجع الشيكل وسحب الاستثمارات من "إسرائيل" (تمنى عدنان أبو عامر المحسوب على حماس أن يتسبب ذلك قريباً في كارثة اقتصادية) واشتداد الاستقطاب الاجتماعي، ما يثير تساؤلات حول قدرة الكيان على المضي قدماً في حملة عسكرية في المستقبل دون إجماع داخلي. ويزعم العديد من الكُتاب أن هذا يقوض أسس وجود "إسرائيل"، الأمر الذي منحها في الماضي ميزة على أعدائها، ووضعت الفارق بينها وبين الآخرين في الشرق الأوسط. وتعكس ردود أفعال إيران وحزب الله وسوريا وحماس والجهاد الإسلامي، مزيجاً من الشوق ومحاولة لغرس التفاؤل في نفوس مؤيديهم، مثلما انعكس ذلك في خطابات حسن **نصرالله** الأخيرة التي أعلن فيها أن "نهاية" الكيان الصهيوني اقتربت.

في **حماس** يتفاخرون بأنهم ساهموا في تعميق التوترات في الكيان (كتب عصام شاور أن فشل إسرائيل في سلسلة من المعارك بغزة زاد من الإحباط الداخلي بالكيان) وأن الانقسام الداخلي يعكس تحقق نبوءات ماضية بشأن النهاية المتوقعة لـ "إسرائيل" (خاصة نبوءة أحمد ياسين الذي تنبأ بانهيارها عام 2027). ويظهر في الخلفية كتاب بارزون مثل العماني **خميس الكتيتي** الذي ادعى في مقال بعنوان "لعنة العقد الثامن" أن نهاية "إسرائيل" ستتحقق بالتأكيد قريباً.

في هذا الإطار، هناك قلق من تفاقم وشيك للصراع بين "إسرائيل" وأعدائها نتيجة الأزمة الداخلية، وهناك من يثير احتمالاً أن تحاول "حكومة نتنياهو" قريباً الترويج لعملية عسكرية، كوسيلة للخروج من الانقسام الداخلي (رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، بعد الاضطرابات في **حوارة**، اتهم "إسرائيل" بـ"تصدير" مشاكلها من خلال استخدام العنف ضد الفلسطينيين)، وحذر آخرون مثل الصحفية الفلسطينية **نهى الطوباسي** من أن الجمع بين الانقسام الداخلي وقوة الأحزاب اليمينية في الكيان، بقيادة "الصهيونية الدينية" و"عوتسماه يهوديت"، يمكن أن يسبب "نكبة جديدة" للفلسطينيين.

جميع اللاعبين في الشرق الأوسط هم في مرحلة تحليل وتقييم الانقسام الداخلي ونتائجه، لكنهم ما زالوا بعيدين عن صياغة النتائج ناهيك عن تغيير أنماط العمل تجاه "إسرائيل"، من خلال ستار الخطاب الحربي العدواني الذي يسمع من جانب **إيران وحزب الله وحماس**، لا يزال هناك خوفاً كبيراً من القوة العسكرية لـ "إسرائيل"، إلى جانب الاعتراف بالضعف الداخلي الذي تعاني منه تلك الأطراف (النفور العميق بين الجمهور الإيراني، وانهيار الدولة اللبنانية أو الضائقة الشديدة في قطاع غزة).

في الخطاب العربي على الإنترنت، هناك من يلوم تلك الأنظمة الديكتاتورية والمنظمات المتطرفة التي تقتل شعوبها، لكنها تستمد التفاؤل من صراع عام وسياسي مستحيل في مناطقها، علاوة على ذلك، لم يثبت بعد أن

الانقسام الداخلي ينتقص من قوة "إسرائيل"، أو يعطل تحركاتها العسكرية، فالأضرار التي تلحق بجهود **إيران** على الجبهة الشمالية مستمرة، وكذلك عمليات "الجيش الإسرائيلي" في **الضفة الغربية** وردود الفعل على الانتهاكات الأمنية من غزة. ويدرك جميع اللاعبين في **الشرق الأوسط** أن نتائج الصدع الداخلي ستظهر بشكل أوضح في المستقبل، ليس في الأيام القريبة، ولكن بالتأكيد في غضون بضعة أشهر أو سنوات.

إن التقييمات والآمال بأن "إسرائيل" ستواجه صعوبة في إدارة معارك عسكرية في المستقبل آخذة في الارتفاع،كما سيفتقر الكيان إلى القوة الاقتصادية والدعم الدولي الذي كان يتمتع به في الماضي. ولن تتمكن "إسرائيل" من تفعيل نظام الاحتياط الخاص بها وتعزيز إحساسه بالمهمة الوطنية، ومن الممكن أن تنزلق حتى إلى صراعات داخلية عنيفة (يناقش العديد من الكتاب الاستخدام المتزايد لمصطلح" **الحرب الأهلية** "في الخطاب الإسرائيلي: ويشير الكاتب الفلسطيني شرحبيل الغريب إلى أن الفوضى المطلقة داخل الكيان أمر وارد، وتساءل محمد هلسا في السياق نفسه هل ترسو **آتالينا** سفينة الحرب الأهلية الإسرائيلية عند شواطئ يافا مرةً أخرى؟(

يضاف الضرر الذي لحق بصورة الكيان في عيون الساحتين الإقليمية والدولية إلى سلسلة من الأسباب الثقيلة التي تتطلب وقف الحملة التشريعية الخاطفة حول الموضوع القانوني، وفتح حوار وطني، وعلى رأسها الانقسامات التي تظهر في "الجيش الإسرائيلي"، والمخاطر على الاستقرار والقوة الاقتصادية، وتقويض قواعد اللعبة السياسية وهيكلية النظام.

طالما ركزت "إسرائيل" على الفوضى الداخلية، فلن يكون هناك نقاش أو قرارات حول قضايا وجودية مثل الملف النووي الإيراني، ومستقبل النظام الفلسطيني، وتنظيم علاقات فلسطيني 48 داخل الكيان. حتى قبل أن يبدأ أعداء "إسرائيل" في محاولات "التجربة والخطأ" المستفزة – بدءاً من تأجيج التخريب والتحريض (بما في ذلك في الساحة الداخلية)، ومن خلال زيادة جهود بناء القوة على الجبهة الشمالية، وانتهاءً بالترويج لهجمات إرهابية في عدد من الساحات (بما في ذلك الخارج) – من الضروري أن تعود "إسرائيل" إلى رشدها وتنهي الفصل التاريخي القاسي من الانقسام الداخلي.

إذاً وعندما يتم الانتهاء من مهمة العودة إلى واقع ما قبل الأزمة (الذي كان بعيداً عن التناغم أو الاستقرار)، يوصى بأن تنتقل "إسرائيل" بسرعة وبعزم إلى مناقشات متعمقة بشأن التحديات الاستراتيجية التي تواجهها، وقبل كل شيء، تفهم الحاجة إلى اتخاذ القرارات التي كان ينبغي اتخاذها منذ سنوات.

* * *

إسرائيل اليوم: محور حزب الله وحماس يقلق "إسرائيل"

بقلم يوآب ليمور

اتحد مسؤولو الاستخبارات والأمن في "إسرائيل" في رأيهم أن شهر رمضان، الذي سيبدأ في غضون أسبوع واحد بالضبط، سيكون هذا العام أكثر تفجراً من أي وقت مضى. وبحسب رأيهم فأسباب ذلك متنوعة: موجة العمليات المستمرة في الضفة الغربية منذ أكثر من عام، وتراجع حكم السلطة الفلسطينية، والقطيعة بين "إسرائيل" وأجهزة السلطة الأمنية، والتحريض المستمر على الشبكات الاجتماعية، وكذلك الأزمة الداخلية العميقة في الكيان، التي تثير أفكاراً لدى عدد غير قليل من الأطراف في المنطقة بأنها أكثر هشاشة من أي وقت مضى.

الدليل على ذلك قدمه حسن نصر الله، الذي قال الأسبوع الماضي إن "إسرائيل" ستنهار قبل الاحتفال بعامها الثمانين. واعتاد **نصرالله** أن يكون فناناً معروفاً وناجحاً بشكل خاص في العزف على "المشاعر الإسرائيلية"، ولكن في السنوات الأخيرة تضاءل سحره قليلاً، وغالباً ما كان ينطق بشعارات لا أساس لها.

لم ينطلِ الأمر على "الإسرائيليين" كثيراً، ويرجع ذلك أساساً إلى أن **نصرالله** الذي ما زال مختبئاً عميقاً تحت الأرض في بيروت، ويُنظر إليه على أنه يهدد كثيراً ويفعل قليلاً. لكن كلماته الأخيرة تستحق أن تؤخذ على محمل الجد، في العام الماضي زاد **نصرالله** من مقامرته عشية توقيع اتفاق تقاسم المياه الاقتصادية بين الكيان ولبنان، في محاولة لانتزاع حصة من النجاح أو تمهيد الطريق للتصعيد في حالة الفشل، منذ ذلك الحين هدأ وعاد للتعامل مع الشؤون الداخلية للبنان المنهار، لكنه عاد الآن إلى موضوعه المفضل "إسرائيل."

منذ **حرب لبنان الثانية عام 2006**، امتنع **نصرالله** من التسخين العشوائي للحدود مع "إسرائيل"، لقد انحرف عن هذه السياسة فقط في حالات قليلة عندما هاجمت "إسرائيل "**لبنان** أو ألحقت الأذى بعناصره (أيضاً على الأراضي السورية)، في عدة حالات أدى ذلك إلى توترات محدودة على الحدود، والتي كان للطرفين مصلحة في تهدئتها من أجل تجنب سوء التقدير الذي قد يؤدي إلى التصعيد، وحتى الحرب. ومع ذلك، يبدو الآن أن **نصرالله** قد يكون مخطئاً في إعادة تقييمه أن "إسرائيل" أكثر ضعفاً من ذي قبل. وكانت منظمته تستعد لهذا منذ زمن، وخير مثال على ذلك هو عودة مواقع **حزب الله** إلى الحدود اللبنانية لأغراض المراقبة وحشد القوات، احتجت "إسرائيل" على هذا عدة مرات مؤخراً أمام **اليونيفيل**، بل وحاولت إشراك هيئات دولية مختلفة، في حين حذرت من تصعيد مُحتمل، ولكن دون جدوى حتى الآن.

عجّلت حماس في العام الماضي من تمركزها في لبنان وخاصة في مخيمات اللاجئين في صور وصيدا. ويتم هذا النشاط بقيادة **صالح العاروري** -المسؤول عن الأنشطة الخارجية للجناح العسكري لحركة حماس-، الذي يسعى إلى إقامة جبهة أخرى ضد "إسرائيل" لاستخدامها في حال حدوث تصعيد في غزة أو الضفة الغربية. قام العاروري ورجاله بتجنيد مئات الفلسطينيين وتدريبهم على إطلاق الصواريخ وتجهيز العبوات ونصبها بقصد استخدامها في ذلك اليوم.

منع التصعيد بالتنسيق السياسي

إن نشاط **حماس** هذا يتم تحت إشراف **حزب الله** وبقدر ما هو معروف بالتنسيق معه، وليس واضحاً ما هي مصلحة **نصر الله** في ذلك، لقد حافظ على تنظيمه في السنوات الأخيرة حتى لا يورط لبنان ويعرضه للخطر، وإذا تصرفت **حماس** بدافع من مصالحها الخاصة (أو تحت الضغط الإيراني) فقد تجر الحدود الشمالية **وحزب الله** إلى تصعيد غير مرغوب فيه من شأنه أن يجلب الكارثة على لبنان.

هذه السياسة والنشاط العمل العابر للساحات، أو العمل من الخارج، تميز **حماس** في السنوات الأخيرة، حيث يشجع التنظيم عناصره **بالضفة الغربية**، على تنفيذ عمليات نضالية، حتى وإن كان من الممكن أن تنجر إلى حرب في **غزة** غير مرغوبة بالنسبة لها الآن. ويبدو في هذا السياق أن **حماس** لم تتعلم من دروس الماضي بعدما أدى اختطاف وقتل المستوطنين الثلاثة في الضفة الغربية عام 2014 إلى عملية **"الجرف الصامد** "في غزة، وهي قد تعود وتكرر الخطأ مرة أخرى الآن. ستزداد احتمالية حدوث ذلك بشكل كبير في شهر **رمضان**، وعلى خلفية العدد الكبير من الإنذارات حول الهجمات. فمنذ بداية العام قُتل "14 إسرائيلياً" في هجمات، وفي بعض العمليات لم تقع إصابات لمجرد الحظ، وهكذا، في انفجار عبوة ناسفة صباح الإثنين بالقرب من مفترق مجدو، مما أدى إلى إصابة شاب من فلسطيني 48 بجروح خطيرة. وبما أن المصاب ليس له سجل أمني، فيبدو أن هذه كانت محاولة هجوم نُفذت باستخدام قنبلة جانبية من النوع المعروف لـ "إسرائيل" عندما كان يتواجد "الجيش الإسرائيلي" في الحزام الأمني في جنوب **لبنان**.

إن هذا التحدي متعدد الساحات يُلزم "إسرائيل" بالتصرف بطريقة متوازنة ومسؤولة، مع أقصى قدر من التنسيق مع العديد من الأطراف – من الولايات المتحدة وأوروبا والأمم المتحدة، إلى مصر والأردن ودول الخليج – في محاولة لمنع التصعيد.

هذه ليست مهمة سهلة عندما تكون هناك عناصر داخل مجلس الوزراء السياسي والأمني تقوض الاستقرار هي نفسها، وفي وقت يمزق فيه الانهيار التشريعي في الكنيست "إسرائيل" من الداخل، مما يهدد وحدتها وكفاءة جيشها، وقد تغري أعداءها إلى العمل.

* * *

بخصوص الحدث الأمني الكبير: استثناء "بن غفير" من حضور تقييمات "نتنياهو وغالانت"

بعد يومين من الهجوم على مفرق مجيدو، أعلن مكتب رئيس وزراء العدو اليوم الأربعاء عن مشاورات أمنية بين "نتنياهو ووزير جيشه "يوآف غالانت". وبحسب القناة السابعة، فإن "رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" يتابع ويطلع في الأيام الأخيرة على التطورات الأمنية جنباً إلى جنب مع القيادة الأمنية، وبعد الحدث الأمني الذي تم إخفاء تفاصيله أجرى وزير جيش العدو "يوآف غالانت" أيضًا مناقشات أمنية مع رئيس الأركان ورئيس الشاباك وقادة المنظومة الأمنية خلال الأيام الثلاثة الماضية".

الشخص الذي لم تتم دعوته لتقييم الوضع هو وزير الأمن القومي في الكيان "إيتمار بن غفير"."بن غفير" كان من المفترض أن يتم إطلاعه بحكم منصبه بشكل منتظم على التطورات الأمنية، لكنه لا يشارك في المباحثات مع "نتنياهو وغالانت"، ولا يشارك أيضًا في صنع القرار.

على خلفية الملف الأمني، فإن نتنياهو الذي سيتوجه إلى برلين اليوم، سيختصر مدة زيارته لألمانيا لليلة واحدة، وكان من المفترض أن يعود صباح الجمعة، لكن مكتبه قال إنه سيغادر برلين عائدا بالفعل مساء غد. وفي وقت سابق هدد مروان عيسى نائب رئيس الجناح العسكري لحركة حماس و"الرقم 2" بعد محمد ضيف بأن "أي تغيير في الوضع الراهن في المسجد الأقصى سيؤدي إلى وقوع زلزال في المنطقة".

وأفادت القناة السابعة، بأن "غالانت" أجرى عدة تقييمات للأوضاع الأمنية في الأيام الثلاثة الأخيرة، ولم يفصل البيان الصادر عن مكتبه عن الأحداث التي وقعت، لكنه كتب أن مختلف الأجهزة الأمنية قدمت للوزير غالانت النتائج الأولية للتحقيق في الحدث، وأصدر وزير الجيش تعليمات بمواصلة الجهود لضمان روتين حياة طبيعي لمواطني إسرائيل". وشارك في تقييم الوضع رئيس أركان العدو "هيرتسي هاليفي"، ورئيس الشاباك "رونين بار"، ورئيس قسم العمليات "عوديد بسيوك"، ورئيس الاستخبارات اللواء "أهارون هاليفا"، وأعضاء كبار آخرون من منظومة العدو الأمنية.

وبحسب القناة السابعة، فقد أعلنت منظمة مجهولة تسمى "قوات الجليل – الذئاب المنفردة" مسؤوليتها الرسمية عن تنفيذ عملية تفجير مفرق مجيدو.

* * *

هآرتس: بخفوت تهديد نتنياهو لإيران.. آيزنكوت: "إسرائيل اليوم في الوضع الأمني الأخطر"

بقلم سامي بيرتس

ترجمة: القدس العربي

بدون معرفة الخطة العملياتية والمعلومات الاستخبارية، بل والواقع الإسرائيلي في الأسابيع الأخيرة، ثمة استنتاج حتمي، وهو أن رئيس الحكومة نتنياهو، لا ينوي مهاجمة المنشآت النووية في إيران. فقد صنع نتنياهو مسيرة طويلة حول هذه القضية متماهياً معها أكثر من أي زعيم آخر، ويعتبرها أحد أهدافه الرئيسية الأربعة، ولكنه بات اليوم كلاماً فارغاً.

رئيس مجلس الأمن القومي، تساحي هنغبي، تنبأ عشية تسلم منصبه بأن الأمر الأساسي الذي سيفعله نتنياهو في ولايته الحالية هو مهاجمة المنشآت النووية في إيران. في مقابلة مع "استوديو 6" في أخبار 12، قال: "إذا كان هناك شيء يمكن أن يكون حاداً وحاسماً في الأشهر القادمة، فهو موضوع المشروع النووي الإيراني. إذا لم تنته المفاوضات باتفاق، وإذا لم تتصرف الولايات المتحدة بشكل مستقل، فإن رئيس الحكومة نتنياهو، الذي تشتعل فيه هذه النار منذ أكثر من 25 سنة، سيعمل على تدمير المنشآت النووية في إيران".

عملية عسكرية في إيران لا تشبه أي أمر فعله الجيش الإسرائيلي وسلاح الجو حتى الآن. والحديث هنا لا يدور عن موقع واحد، مثل تدمير المفاعلات النووية في العراق وسوريا، بل عدة مواقع، الأمر الذي تنطوي عليه أخطار كبيرة، مباشرة وغير مباشرة. لم تكن هناك إعدادات كبيرة من أجل تدمير المنشآت النووية في العراق. ببساطة، استيقظنا في الصباح ووجدنا أنه كان لديهم مفاعل نووي، ولم يعد قائماً. هنا منذ 15 سنة نستيقظ كل صباح على تحذيرات وتهديدات وضغوط وضجة كبيرة. كل ذلك خفت في الأشهر الأخيرة؛ لأن هناك تهديداً آخر سيطر علينا، وهو الانقلاب النظامي الذي يدفع به نتنياهو قدماً.

القدرة على التنفيذ جزء من الصورة في قرار هل يجب مهاجمة إيران. والمطلوب ذلك هو التنسيق مع الولايات المتحدة ودعمها، وشرعية من الجمهور في إسرائيل، ومنظومة علاقات جيدة وثقة كبيرة بين المستويين السياسي والأمني وتكافل اجتماعي وطول نفس في حالة تطور حرب مع "حزب الله"، وبالطبع قدرة وتركيز

مطلق على هدف سلاح الجو والاستخبارات. وكل ذلك فيه تدهور سريع منذ تشكيل حكومة نتنياهو بسبب الانقلاب النظامي الذي يدفع به قدماً. وهذا حول التهديد بتدمير المنشآت النووية في إيران إلى أمر غير موثوق.

من وضع قضية إيران على رأس سلم أولوياته لم يكن ليفكك المجتمع خلال بضعة أسابيع ويدخل رئيس الأركان وقائد سلاح الجو والمفتش العام للشرطة إلى الضغط، الذي يجعلهم يخطئون و"يعتذرون" ويجعل جهاز الاحتياط والجنود في الاحتياط يعلنون رفضهم للخدمة في نظام ديكتاتوري، ويجعل مبادري "الهايتيك" (الفرع الحاسم لحصانتنا الاقتصادية) يهربون، ويخلق أجواء عامة مسممة ومتعكرة. لا نندم على أقوال حول الوحدة و"الأخوة" عندما يشعر نصف الشعب بأنه يسحق تحت حذاء نظام جشع، لا يكتفي بالقوة التي منحه إياها الناخب، بل يطالب بمزيد من النفوذ ويسحق جهاز القضاء.

عضو الكنيست غادي آيزنكوت، رئيس الأركان السابق، قال في مظاهرة الاحتجاج في هرتسليا، السبت، بأن "إسرائيل الآن في الوضع الأمني الأخطر منذ حرب يوم الغفران"، إزاء تقدم إيران في مشروعها النووي وتحالفها الاستراتيجي مع روسيا ووضع التسلح الذي فيه "حزب الله". لديه الكثير من النقاشات الأمنية مع نتنياهو، وقبل فترة قصيرة كان يثني دائماً على حكمته وقدرته على التحليل وعلى نقاء تفكيره. وهذا لم يعد قائماً. المضي بالانقلاب النظامي في هذه الظروف، يعتبره آيزنكوت "سلوكاً غير منطقي وغير عقلاني".

إذا كان وبحق لدى إسرائيل خيار عسكري لتدمير المنشآت النووية في إيران، فإن سلوك نتنياهو يدل على موت هذا الخيار. ما زال خطر إيران قائماً، وأضيف إليه الآن خطر لا يقل عنه، وهو الانقلاب النظامي عندنا.

* * *

يديعوت أحرونوت: "لا شريك".. من مناورة سياسية ضد الآخر إلى حفرة داخلية تنتظر السقوط الإسرائيلي

بقلم عوفر شيلح

دخل إلى حياتنا في الآونة الأخيرة اصطلاح جديد "حل وسط من طرف واحد". والمقصود هو تعديلات يدخلها أعضاء الائتلاف، وأساساً رجال الليكود الذين يدركون حجم الخطر الذي أدخلنا إليه نتنياهو ولفين في مشاريع القوانين التي تبحث الآن في الكنيست، قبل أن تطرح بالقراءتين الثانية والثالثة في الهيئة العامة. وحتى وزير المالية سموتريتش الذي تلقى عينة أولى لما سيأتي في زيارته إلى الولايات المتحدة، تحدث أمس بتعابير مشابهة.

ينبغي احترام سياسيين مثل دافيد بيتان الذين يتخذون علناً موقفاً مستقلاً بخلاف رأي "القاعدة" السياسية لهم ولسلوك رئيس الوزراء السائب. لكن المبادرة التي يعمل عليها هو وآخرون لن تجلب منفعة، بل العكس، وليس فقط بسبب العبثية اللغوية لاصطلاح "حل وسط من طرف واحد".

النتيجة الوحيدة لخطوة من طرف واحد هي فهم الطرف الآخر، في هذه الحالة الاحتجاج الشعبي الواسع ضد التشريع، بأن طريق المقاومة ينتصر ويجب المواصلة فيه بكل القوة. فمنذ زمن بعيد، لم يعد الحديث هنا يدور عن فقرة تغلب أو أغلبية كهذه أو غيرها في لجنة انتخاب القضاة. خطوة من طرف واحد، بحكم طبيعتها تعني أنه لا يوجد شريك ولا يوجد من يمكن الحديث معه، الأمر الذي يقولونه الآن في الطرف الآخر من الشرخ. الكل ينظر إلى ناتج التوافقات بين بيتان ولفين وزوهر وسموتريتش ليقول إن الديمقراطية نجت.

ليس هذا فقط، بل إن التعديلات (حتى وإن كانت تعديلات ذات مغزى) في التشريع المتعلق بجهاز القضاء، لن تغير معنى التشريع الذي يعتزم الائتلاف طرحه، وفقاً للاتفاقات التي قام عليها، في سلسلة من المواضيع الأخرى. وإذا ما لمسنا نموذجاً واحداً، خطيراً على نحو خاص، فهو القانون الأساس: تعليم التوراة أو كل خطوة أخرى تعفي الجمهور الحريدي قانونياً من الخدمة وتشبه الحقوق المادية والقيمية لمن لا يخدم بحقوق من يتجند للجيش، سيؤدي بالتأكيد إلى انهيار تام للخدمة في النظامي وفي الاحتياط وإلى انهيار نموذج جيش الشعب.

العملية المحتملة الوحيدة التي ستمنع هذا الضرر الشامل هو "الحوار"، الاصطلاح الذي يكثر التشهير والهزء به وبرئيس الدولة الذي يجتهد لقيادته.

الحكومة هي التي بدأت بهذه العملية الهدامة وهي -وبخاصة رئيسها- تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية. لنتنياهو قوة تغير الاتجاه دفعة واحدة، وهو يرفض عمل ذلك. لكن ينبغي الاعتراف بأن الكثيرين ممن عشقوا فكرة الحسم في جانب الاحتجاج. بل إن لهم تبريراً منطقياً بموجبه كانت إسرائيل تسير حتى قبل الأزمة الحالية في طريق بلا مخرج، تقود فيه الأقليات الأغلبية إلى تحطم محتم. وإذا كان كذلك، يقول منطقهم، فلعله من الخير أن يحصل هذا الآن.

غير أن هذا الشرخ بات منذ زمن بعيد هو المناكفة وليس السعي إلى اتفاق منطقي، وإن الحسم سيكون صفقة للمصيبة. لن يعترف أي طرف بفشله، يجمع الحطام ويتعلم الدرس. ستؤدي القوة إلى قوة مضادة، والخطوات المتطرفة إلى خطوات متطرفة مضادة، حتى دمار تام للحياة المشتركة هنا (التي على أي حال ملها الكثير من الإسرائيليين).

في الأيام القريبة القادمة سينشر رئيس الدولة مخططه للتشريع، وقد استثمر فيه جهداً جماً، لكن تفاصيله أقل أهمية من الفرصة التي يخلقها لكل الأطراف للتمسك به. فهو الفرصة الأخيرة لمحاولة إعادة الغطاء إلى صندوق مفاسد الشياطين الإسرائيلية الذي رفعه نتنياهو ولفين وروتمان بهذا الشكل الهدام.

لا شيء يلمح حتى الآن بأن أياً من السياسيين سيتمسك بقرون هذه الفرصة. على الجمهور الذي ينظرون إليه بخوف، الذي يعد "القاعدة" التي تشكل النمر الذي يجتهدون للبقاء على ظهره، أن يبث لهم بأنهم ملزمون بعمل ذلك؛ إذ إن من يتحدث هنا عن حسم، وعن أزمة حان وقتها أو أنه لا يوجد شريك، إنما يتجاهل مشهد الهوة التي تنكشف لنا. هذه الكلمات، "لا شريك" سبق أن ألحقت ضرراً تاريخياً على مستوى ما؛ وهي الآن تهدد حياتنا جميعاً.

* * *

هآرتس: بن غفير لـ"المستشارة": ديمقراطيتي أن تختاري الشجرة التي سأعلق عليها المشنقة

بقلم تسفي برئيل

توجه إيتمار بن غفير للمحكمة العليا كي تصادق له على تمثيل نفسه في الالتماسات التي قدمت ضده، أو أن يعين محامياً له. حسب أقواله، فإن المستشارة القانونية للحكومة التي يجب عليها أن تدافع عنه أو تسمح له بتمثيل نفسه، لا تعتبر العنوان المناسب له لمثل هذا الطلب، "لا أثق بك وبتقديراتك وقراراتك، وقد حان الوقت للتوقف عن سماع الرسائل التي ترسلينها لي عبر وسائل الإعلام"، حسب ما جاء في رسالته لها.

وضع بن غفير معضلة لا مخرج لها أمام المحكمة العليا. عدم ثقته بالمستشارة القانونية للحكومة واشمئزازه منها يتنافس مع الاشمئزاز الذي يظهره للمحكمة العليا، ومع ذلك قرر أن يضع نفسه في كف المحكمة العليا على أمل أن تساعده هذه المؤسسة بالذات في ضعضعة مكانة وصلاحيات المستشارة القانونية، وليس مكانتها وصلاحياتها فقط. حيث إنه إذا ما قررت المحكمة العليا في صالحه وسمحت له بتمثيل نفسه (أو أي شخص من قبله) فسيطبق بذلك عنصراً رئيسياً في الانقلاب النظامي، الذي كل هدفه ضعضعة المحكمة العليا.

قرار كهذا للمحكمة العليا يعني أن تسحب من المستشارة القانونية للحكومة، الحصرية التي لديها في كل ما يتعلق بقرار من ومتى من الوزراء يمكن أن يمثل نفسه، وأيضاً سحب الحصرية من أي مستشار قانوني للحكومة سيأتي مكانها. وهكذا سيتحطم الاتفاق القانوني الذي بحسبه "توجيهات المستشار القانوني للحكومة تلزم النظام الحكومي كله، وتفسيره الذي له صلاحية من ناحية السلطات الحكومية".

بن غفير، الذي لا يجري نقاشاً موضوعياً مع المستشارة القانونية ويرفض الالتقاء معها، لا يختلف حول قراراتها، هو ببساطة يتجاهلها، يتجاوزها بالتوجه إلى المحكمة العليا كي تقوم بالمهمة من أجله، ويحطم القواعد ويبعد المستشارة القانونية عن طريقه، ويتبنى ادعاءاته التي لا أساس لها، التي بحسبها يعتري المستشارة التحيز السياسي والتي ليست إلا ممثلة كبيرة لليسار، كل هدفها المس به وبالانقلاب النظامي.

بن غفير بسخائه، يعطي المحكمة العليا الحق في اختيار الشجرة التي ستعلق عليها نفسها. إذا وافقت على طلبه، فهذا يعني أن المحكمة العليا ستضطر للاختيار بين موقفين على الأقل: موقف المستشارة القانونية للحكومة الذي أوضحته في السابق عندما أمرت بتجميد إقالة قائد لواء تل أبيب، عامي ايشد، بسبب الإجراء غير السليم الذي تنطلق منه رائحة كريهة من التسييس. وموقف بن غفير الذي يمثل موقفاً مخالفاً. أي أن الدولة ستتحدث بصوتين، وستقف المحكمة أمام وضع غير محتمل، الذي يجب عليها فيه تقرير ما هي "الدولة" التي ستدعمها، إما دولة المستشارة القانونية أو دولة بن غفير.

حتى الآن، عرفنا عن الصراعات في أوساط الطيارين وجهاز الاحتياط والمواطنين الآخرين فيما يتعلق بالصلاحيات التي يجب الامتثال لها، هل هي صلاحيات المحكمة أم صلاحيات الحكومة، التي من شأنها أن تعرض الديمقراطية للخطر بقراراتها؟ توجه بن غفير للمحكمة العليا يفرض على المحكمة التقرير فيما يتعلق بإخلاصه هو نفسه. إذا قررت في صالحه، فهو سيقرر مصير المستشار القانوني للحكومة. وإذا تم رفض التماسه، فهو بذلك "يثبت" أنه لا يختلف عن المستشارة القانونية، وأنه هو أيضاً يعتريه التسييس. وقبل التصويت على قانون لجنة تعيين القضاة، وقبل أن يتم سلب صلاحيات المحكمة العليا بتشريع وفي الوقت الذي لم يتم فيه بعد إقالة أي قاض من منصبه، فقد تم تكبيل المحكمة العليا بالتماس بن غفير. العبثية أكبر من ذلك؛ لأن بن غفير عن طريق التماسه هذا إنما يطالب بنشاط قضائي ربما يرسخ الانقلاب.

في الوقت الذي يعرض فيه أعضاء لجنة الدستور مشهداً فارغاً من النقاشات التي تبدو عميقة، ويصوغون مشاريع قوانين تمرر بالقراءتين الأولى والثانية والمساومة على تعريف "الحوار"، يُرى بن غفير في مكان آخر، يقوم بالانقلاب بنفسه، بنجاعة وبسرعة.

* * *

يديعوت أحرونوت: بالقراءة الأولى: "حومش" وأخواتها.. من "الإخلاء" إلى "العودة لبلادنا إسرائيل"

بقلم اليشع بن كيمون

إن لم تقع أمور دراماتيكية بعد بضعة أسابيع و18 سنة، ستعود دولة إسرائيل إلى مكان أخلته لأسباب سياسية، وهذا لم يحصل قط. فقد تم إخلاء مستوطنة "حومش" شمالي "السامرة" في إطار خطة فك الارتباط عام 2005 إلى جانب مستوطنات "غانيم" و"كديم" و"سانور". أمس، أجيز بالقراءة الأولى قانون إلغاء قانون فك الارتباط الذي يعني أن الوجود في "حومش" بات قانونياً. بكلمات بسيطة، يمكن الوصول إلى "حومش". "قانون التعديل هذا جاء ليشفي الجرح المفتوح الذي فتح بيننا وبين بلادنا"، قالت الوزير أوريت ستروك. بعد وقت قصير من الإخلاء العاصف في صيف 2005 كان أهالي "حومش" بدأوا يعملون. خلقوا خطاباً جماهيرياً ونفذوا عدداً لا يحصى من الخطوات التي أسست على إبقاء "حومش" في الوعي، وكانت الطرق متنوعة: حضور دائم في المكان، وعودة عنيدة بعد الإخلاء، إلى جانب نشاطات برلمانية والعمل على تشريعات. وسرعان ما فهم المستوطنون بأن الطريق إلى "حومش" لن يمر إلا بإلغاء قانون فك الارتباط.

رئيس مجلس "السامرة" يوسي داغان، وهو بنفسه مطرود من شمال "السامرة"، حرص على جلب وزراء ونواب إلى "حومش" بين الحين والآخر. وبواسطة شخصيات بارزة مثل سموتريتش وبن غفير وستروك وشكيد وآخرين، كان أهالي "حومش" يطرحون مشروع القانون كل بضعة أسابيع، رغم معرفتهم بأن احتمالات إجازته قليلة.

تثبت في الميدان وضع راهن صامت. من جهة، لم يتقدم القانون، ومن جهة أخرى عادت المدرسة التي أخليت بين الحين والآخر لتعمل بغض نظر من جانب جهاز الأمن. ورغم ذلك، خلق الواقع في "حومش" تحديات جديدة في كل مرة: التماسات للمحكمة العليا رفعها فلسطينيون من القرى المجاورة ممن ادعوا الملكية على الأرض، وتقويمات وضع أمنية، وإخلاء مبان بنيت بشكل غير قانوني. هذه الأحداث سرعت الطريق وزادت الضغط بتشريع القانون.

قبل أكثر من سنة بقليل، أي بعد العملية التي قتل فيها يهودا ديمنتمن، كانت "حومش" في خطر إخلاء دراماتيكي وربما في إحدى اللحظات القاسية من الصراع. غانتس بصفته وزير دفاع آنذاك، كان عمل على خطوة الإخلاء، ومنع ذلك جراء ضغوط من شكيد وأورباخ إلى جانب ضغط جماهيري (15 ألف شخص شاركوا في مسيرة إلى "حومش").

من المهم أن نفهم بأن إلغاء قانون فك الارتباط هو أمر دراماتيكي. صحيح ليس هذا إلغاء لاتفاق مع دولة أخرى، كما أن وضع الأرض (المنطقة ج) لم يتغير، لكن لا يزال هذا قانون مع آثار جغرافية (استيضاح مكانة الأراضي)، أمنية (في اللحظة التي يسمح فيها للإسرائيليين بالدخول يجب منحهم وسائل أمن) ودستورية، تطرح غير قليل من المسائل. ماذا سيكون مصير التماس "حومش" في العليا؟ ماذا بشأن لوائح اتهام رفعت ضد رجال المدرسة الدينية. هل ستفسر الخطوة في العالم كتحريك لإقامة المستوطنة؟ وماذا عن باقي مستوطنات "السامرة"؟ إلى جانب شرعنة تسع بؤر استيطانية، فإن أذون البناء الواسعة التي أعطيت قبل نحو شهر وإقامة مديرية تسوية، تجعل الحكومة الحالية حكومة تغير الواقع خلف الخط الأخضر.

* * *

هآرتس: حكومة نتنياهو تهدد مستقبل إسرائيل

بقلم جيرمي يسسخاروف

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

أنهيت قبل سنة مهمة استمرت خمس سنوات سفيراً لإسرائيل في ألمانيا، والخدمة لأربعة عقود في وزارة الخارجية.

مؤخراً أشارك في إقامة منتدى للسياسة الخارجية، يتكون من عدد من السفراء السابقين ممن كرسوا عشرات السنين للدفع قدماً بالعلاقات الخارجية لدولة إسرائيل في مجالات السياسة والاستراتيجية والاقتصاد والأمن والثقافة.

مثلما حاربنا جميعنا في الجبهة السياسية لإسرائيل في دول كثيرة فإننا الآن نحارب من أجل البيت في أرجاء الدولة إلى جانب مئات آلاف المتظاهرين. للأسف الشديد، قسمت هذه الحكومة بعد شهرين ونصف الشهر على تشكيلها الشعب بشكل غير مسبوق.

وبعد عملي في تهديدات استراتيجية في معظم سنوات خدمتي في المجال الخارجي من العام 1981 وترأست قسم الشؤون الاستراتيجية في وزارة الخارجية، ومع زملائي لعبت دوراً رئيساً في كبح إيران في مجال الدبلوماسية منذ 1995، الآن وصلت إلى استنتاج واحد مؤلم وهو أن هذه الحكومة والانقسام الذي خلقته في الشعب تضع تهديداً ثقيلاً على استقرار الدولة، حتى أكثر من التهديدات الخارجية. بكلمات أخرى، وقف "الانقلاب النظامي" أمر حاسم من ناحية الأمن القومي لإسرائيل.

بصفتي سفير إسرائيل في دولة رئيسة، شاهدت كيف أن اللاسامية تتعزز في أوروبا، وليس فقط فيها. وفي

الوقت الحالي يسأل يهود الشتات مرة أخرى أنفسهم إذا كان يوجد لهم ولأولادهم مكان آمن من الكراهية الآخذة في التشكل.

خلال ذلك سمعتُ، مؤخراً، في أوساطنا أصواتا آخذة في الازدياد تسأل إذا كان لا يزال في دولة إسرائيل مستقبل لهم ولأولادهم. والوضع الذي يشعر فيه المواطن في إسرائيل واليهودي في الشتات بعدم الأمان المتشابه يعتبر فشلا حادا ولاذعا لهذه الحكومة. بصفتي أحد المهاجرين إلى دولة إسرائيل فإنه ليس لي ولن تكون لي أي بلاد أخرى. فعلى مدى ثلاثة أجيال حاربت الدبلوماسية الإسرائيلية في أرجاء العالم للدفاع عن صورة إسرائيل وشرعيتها وعلى صد محاولات عزلها وإضعافها.

ترسخت صورة إسرائيل في العالم بدرجة كبيرة حسب السياسة التي اتبعتها مؤسسات الحكم، لا سيما بفضل أنها ديمقراطية مستقلة، متنورة ومساواتية لكل مواطنيها. في عصر العولمة لا تنتهي تداعيات السياسة الداخلية عند الحدود البرية. لا تعتبر استقلالية جهاز القضاء فقط حماية لمواطني إسرائيل وسكانها من قرارات تعسفية وغير معقولة للحكومة أو السلطات، بل هي أيضا الدرع الأساسية والمؤثرة ضد محاولات أعدائنا المس بنا سياسيا وقانونيا في المؤسسات الدولية. محكمة العدل العليا حارس العتبة النهائي لكل مواطني الدولة وللدولة نفسها.

من الحيوي التغلب على طريقة الحكومة، التي لم تعمل في فترة العمليات "الإرهابية" في القدس وفي أماكن أخرى، على تهدئة النفوس، بل القيام بخطوات في "المناطق"، ستعمق الأزمة أكثر. ليس فقط مع الفلسطينيين بل أيضا مع الشركاء الاستراتيجيين الأكثر أهمية بالنسبة لإسرائيل، لا سيما الولايات المتحدة. من المهم الانتباه إلى النبرة الحادة التي تسمعها الإدارة الأميركية في الفترة الأخيرة، من بينها في أعقاب تصريح وزير في الحكومة فيما يتعلق بمحو قرية فلسطينية بشكل كامل.

في الوقت الحالي التهديد النووي الإيراني آخذ في التعاظم، وإيران تقترب من مستوى عسكري لتخصيب اليورانيوم. بدلا من التوحد حول المصالح القومية لصد هذا التهديد الخطير وتعزيز الردع فان الحكومة تدفع قدما بعملية تضر بوحدة الشعب بصورة غير مسبوقة هنا من قبل. إضافة إلى ذلك، من المقلق التفكير في كيفية مواجهة رئيس الحكومة لإيران على المستوى السياسي في الوقت الذي تنقسم فيه دولة إسرائيل وحلفائها الأساسيين، لا سيما أميركا، حول خطوات ضم "المناطق" وشرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية. ومن الواضح أيضا أن هذه الخطوات لن توسع دائرة التطبيع في المنطقة، وربما سنرى المزيد من التطورات المشابهة للاتفاق بين إيران والسعودية.

بالنسبة لي، والأهم بالنسبة لأعدائنا، فإن سياسة الحكومة والخطاب العام الحاد الذي وجد في أعقابها،

تضعف الحوكمة في الدولة وقوة ردعها تجاه الخارج. ففي هذه الأثناء نقف على مفترق طرق بين الأجيال السابقة والأجيال القادمة. ويتعلق مصيرنا القومي الآن بالمصير القانوني لشخص واحد، بالفعل لا يستمع لمئات آلاف الإسرائيليين الذين يملؤون الشوارع ويصممون على الحفاظ على قيم وثيقة الاستقلال. ومن يختر تجاهل وثيقة الاستقلال يضر بلب الروح الإسرائيلية. لا يوجد لهذه الحكومة والأشخاص الذين يقفون على رأسها أي تخويل أو قدرة على تغيير روح الاستقلال، التي دافع عنها محاربو إسرائيل على مر الأجيال. هذه المسؤولية موضوعة الآن على أكتافنا.

* * *

نتنياهو يجري أول نقاش لبحث تزويد أوكرانيا بالأسلحة قبيل زيارة لألمانيا

ترجمة: عدنان أبو عامر موقع عربي21

أجرى رئيس وزراء دولة الاحتلال بنيامين نتنياهو لأول مرة مسا الثلاثاء، نقاشا مع كبار المسؤولين في المؤسسة العسكرية، بشأن إمكانية تقديم مساعدات عسكرية لأوكرانيا التي ترغب في الحصول على أنظمة دفاعية لمواجهات الهجمات الروسية. وذكرت صحيفة" **يديعوت أحرونوت**"، أن نتنياهو لأول مرة يعقد جلسة نقاش حول السياسة الداعمة لأوكرانيا، ودراسة إمكانية تحويل المساعدات العسكرية إليها.

ورغم عدم اتخاذ أي قرارات بهذا الشأن أمس الأول الثلاثاء، فقد اتفق الحاضرون على استمرار المناقشة، التي حضرها وزيرا الحرب يوآف غالانت والخارجية إيلي كوهين، ورئيسا جهاز الموساد ديفيد بارنياع، والأركان هآرتسي هاليفي، والسكرتير العسكري لرئيس الوزراء آفي غيل، ومسؤولون آخرون من ممثلي مجلس الأمن القومي. واستمع الحضور خلال المناقشة لمطالب الأوكرانيين، وتوقعاتهم من تلقي أنظمة دفاعية من تل أبيب، وفي الوقت ذاته الحساسيات القادمة من روسيا، وقد سبق لإسرائيل أن أبدت استعدادها لنقل نظام إنذار صاروخي ذكي إلى كييف، ومساعدتها في تفكيك الألغام. وأشارت الصحيفة إلى أن هذا النقاش يتزامن مع إقلاع نتنياهو في زيارة لألمانيا، يلتقي خلالها بالمستشار أولاف شولتز والرئيس فرانك فالتر شتاينماير، وستركز الزيارة على محاولات إقناع الألمان بصياغة موقف أكثر حزما ضد إيران. ويقود الألمان حاليًا الضغط في أوروبا ضد إيران بسبب إمداد روسيا بطائرات بدون طيار تُستخدم في الهجمات ضد أوكرانيا، مع تزايد الدعوات من جميع الأطراف لوضع الحرس الثوري على قائمة التنظيمات الإرهابية، لكن فرص حدوث ذلك ليست عالية، لأن المطلوب قرار من الاتحاد الأوروبي، وتقديم دليل عليه.

موقع" **واللا** "العبري، كشف أن نتنياهو خلال المناقشة عرضت عليه إعادة النظر في السياسة الخاصة

بالموضوع التي نفذها في الأسابيع الأخيرة مجلس الأمن القومي والمؤسسة العسكرية ووزارة الخارجية.وتعقد المناقشة الأولى في الوقت الذي تتعرض فيه تل أبيب لضغوط متزايدة من إدارة بايدن، وأعضاء الكونغرس الجمهوريين والحكومات الغربية لتقديم المساعدة العسكرية لأوكرانيا مثل أنظمة الدفاع الصاروخي، وفقا للموقع. وأشار الموقع إلى أن هناك مجموعة متزايدة من كبار المسؤولين في المؤسستين العسكرية والاستخبارية، تعتقد أن على تل أبيب تغيير سياستها، وتقديم المساعدة العسكرية لأوكرانيا بطرق لن تؤدي لتوترات مع روسيا. وأكد أن "من معالم تغيير السياسة الاسرائيلية على سبيل المثال إعطاء الإذن لدولة ثالثة لنقل أنظمة أسلحة إسرائيلية معينة في حوزتها لأوكرانيا، رغم أن الرفض الإسرائيلي حتى الآن لمعظم الطلبات الأمريكية والأوكرانية لتزويد أوكرانيا بأسلحة دفاعية، يأتي على خلفية التخوف أن تؤدي هذه الخطوة لتوترات مع روسيا، وأن تضر بالمصالح الأمنية الإسرائيلية في سوريا.

وهناك العديد من الاعتبارات الإسرائيلية المتراكمة لتغيير السياسة الحالية تجاه حرب أوكرانيا، أولها حاجة الاحتلال لدعم الغرب بالتزامن مع زحف إيران نحو العتبة النووية، وثانيها تفاقم الخلافات الإسرائيلية الغربية حول التغييرات القانونية الداخلية، والاستيطان، وخطر الانفجار مع الفلسطينيين، وثالثها إضرار سياسة "الجلوس على الحياد" بالعلامة التجارية للاحتلال في العالم بظهورها دولة تخشى روسيا.

* * *

التضخم في إسرائيل لا يزال مرتفعا: مؤشر أسعار المستهلك يرتفع بـ0.5في المئة

ترجمة: موقع عرب 48

في مقارنة الفترة الحالية من كانون الأول/ ديسمبر حتى كانون الثاني/ يناير 2023 مع نفس الفترة من العام الماضي، تبين تسجيل زيادات في الأسعار في جميع المناطق على النحو التالي: حيفا (في المئة16.4)، المركز) في المئة(16.1

بلغت نسبة التضخم في إسرائيل 5.2في المئة على أساس سنوي، حيث ارتفع مؤشر الأسعار للمستهلك الإسرائيلي بنسبة 0.5في المئة خلال شهر شباط/ فبراير الماضي؛ حسبما بيّنت معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية مساء اليوم، الأربعاء. وجاء ذلك بعدما كان مؤشر الأسعار للمستهلك الإسرائيلي قد بلغ 0.3في المئة خلال كانون الثاني/ يناير 2023، وبلغ معدل التضخم المالي السنوي في إسرائيل 5.4في المئة.

وسُجل ارتفاع ملحوظ على أسعار الخضار والفواكه بنسبة 3.8في المئة، الثقافة والترفيه بنسبة 0.9في المئة، الغذاء بنسبة 0.8في المئة، المواصلات بنسبة 0.5في المئة، صيانة المساكن والشقق بنسبة 0.4في المئة، كما

سجلت ارتفاع ملحوظ على أسعار الملابس والأحذية التي انخفضت بنسبة 3.3في المئة والاتصالات التي انخفضت بنسبة 0.4في المئة.

ومقارنة مع الأسعار في شهري كانون الأول/ ديسمبر 2022 وكانون الثاني/ يناير 2023 والأسعار في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022 وكانون الأول/ ديسمبر 2022، تبين أن أسعار الشقق ارتفعت بنسبة 0.1في المئة، وبذلك استكملت زيادة قدرها 14.6في المئة مقارنة بالفترة الموازية من العام الماضي (كانون الأول/ ديسمبر 2021 وكانون الثاني/ يناير 2022).

وقد سجلت التغييرات في الأسعار حسب المناطق وفقا للتالي: القدس (1.1في المئة-)، الشمال (0.6في المئة)، حيفا (0.9في المئة-)، المركز (1.3في المئة)، تل أبيب (0.5في المئة-)، الجنوب0.1) في المئة.(وفي مقارنة الفترة الحالية من كانون الأول/ ديسمبر حتى كانون الثاني/ يناير 2023 مع نفس الفترة من العام الماضي، تبين تسجيل زيادات في الأسعار في جميع المناطق على النحو التالي: حيفا (16.4في المئة)، المركز (16.1في المئة)، الشمال (16في المئة)، تل أبيب (13.4في المئة)، القدس (13.4في المئة)، الجنوب13.2) في المئة.(

ومنذ مطلع العام الجاري أي خلال شهرين فقط، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0.8في المئة، وهو معدل غير متعاطف للغاية، خصوصًا عندما يرتفع أسعار المستهلك بدون قسم الإسكان بنسبة 0.9في المئة. وقدرت وسائل إعلام إسرائيلية أن هذه المعطيات يجب أن تكون بمثابة ضوء أحمر لبنك إسرائيل قبيل قرار رفع سعر الفائدة في 3 نيسان/ أبريل القادم، وقد تبدو النتيجة مخيبة للآمال لأصحاب قروض الرهون العقارية عندما تكون زيادة أخرى في سعر الفائدة.

ووفقا للتقديرات الإسرائيلية، فإن بنك إسرائيل سيقوم بزيادة سعر الفائدة بنسبة 0.25في المئة، على أن تصل نسبة الفائدة إلى 4.5في المئة، علمًا أن نسبة الفائدة في نيسان/ أبريل 2022 كان تبلغ 1.6في المئة، وهو ما يعد ارتفاعا بأكثر من ثلاث مرات ونصف. في الوقت ذاته، وعلى الرغم من هذه الأرقام، فإن إسرائيل ليست معزولة عما يحدث في العالم في ظل انهيار بنوك بالولايات المتحدة الأميركية والصعوبات التي تواجهها أوروبا، حيث من المتوقع أن يتم رفع سعر الفائدة في أوروبا غدا بينما من المستبعد أن يرتفع سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأسبوع القادم.

* * *

تقارير

i24NEWS: إسرائيل تمنع وزير خارجية الاتحاد الأوروبي من زيارة البلاد بسبب انتقاداته

وأكد بوريل، الذي أعرب مؤخرًا عن اهتمامه بزيارة إسرائيل والضفة الغربية، أمس الثلاثاء مخاوفه بشأن الإصلاح القضائي الذي تخطط له الحكومة الإسرائيلية.

أفادت وسائل إعلام إسرائيلية، أن وزارة الخارجية الإسرائيلية، رفضت الأربعاء، طلب وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، ولم تسمح له بزيارة البلاد بسبب انتقاداته الأخيرة لإسرائيل . وأكد بوريل، الذي أعرب مؤخرًا عن اهتمامه بزيارة إسرائيل والضفة الغربية، أمس الثلاثاء مخاوفه بشأن الإصلاح القضائي الذي تخطط له الحكومة الإسرائيلية. وفي الأسبوع الماضي، نشر بوريل أيضًا مقالًا قارن فيه هجمات المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية بالهجمات المسلحين الفلسطينيين ضد الإسرائيليين. بالإضافة إلى ذلك، انتقد بوريل العمليات العسكرية الإسرائيلية التي "تتسبب في كثير من الأحيان في مقتل مدنيين فلسطينيين، في كثير من الأحيان دون مساءلة فعالة" و "المستوطنات غير القانونية التي تتوسع." ونقلت وسائل الإعلام العبرية عن مسؤول في وزارة الخارجية قوله: "لا يوجد سبب لمكافأته (بوريل) على سلوكه ."

وتأتي هذه الخطوة بعد أن ألقى بوريل أمس الثلاثاء كلمة أمام البرلمان الأوروبي خلال جلسة خاصة حول "تدهور الديمقراطية في إسرائيل" وسط الاحتجاجات المستمرة ضد الإصلاح القضائي . وشدد بوريل على أن "الاتحاد الأوروبي لن يتدخل في السياسة الإسرائيلية الداخلية، لكنه يتمتع بصلاحية كاملة لمناقشة هذه الديناميكيات وفهم ما يحدث هناك فيما يتعلق بتصورنا للقيم والمصالح في المنطقة."

وأجرى وزير الخارجية الإسرائيلي الثلاثاء، محادثة هاتفية مع بوريل، حيث أدان كل من تعليقاته وجلسة الاتحاد الأوروبي . وقال كوهين: "لا مكان لأية مقارنة بين ضحايا هجمات الإسرائيليين والمسلحين الفلسطينيين"، وشدد على أن "تدخل الاتحاد الأوروبي في السياسة الداخلية الإسرائيلية وتمويل الأنشطة الفلسطينية التي تشجع على التحريض والدفع لعائلات المنفذين يجب أن يتوقف ."

* * *

50 وزيرا ونائبا إسرائيليا يضغطون لإطلاق سراح مستوطنين هاجموا حوارة

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

في طلب غير مسبوق، توجه ثلثا أعضاء التحالف اليميني الفاشي إلى وزير الحرب يوآف غالانت، وطالبوه بالإفراج عن أربعة

من مستوطني الضفة الغربية معتقلين إدارياً، بينهم اثنان اعتقلا بعد أيام من الهجوم الوحشي على بلدة حوارة جنوب نابلس، ودعوه إلى التوقف عن استخدام سلطات الطوارئ ضد المستوطنين.
ياكي أدمكار مراسل موقع ويللا ذكر أن "خمسين وزيرا وعضو كنيست من جميع فصائل الائتلاف اليميني

وجهوا رسالة حادة إلى غالانت، طالبوا فيها بالإفراج عن أربعة مستوطنين محتجزين إدارياً، منهم اثنان تم اعتقالهما عقب مهاجمة بلدة حوارة، حيث وقّع الوزير على تمديد اعتقالهما إدارياً."وأضاف في تقريره أن "الرسالة بادر بها عضو الكنيست ليمور سون هار-مالك من حزب العصبة اليهودية، ووقع عليها أعضاء آخرون، بينهم رئيس حزبها وزير الأمن الوطني إيتمار بن غفير، والوزراء شلومو كرعي، وأوريت شتروك، وعيديت سيلمان، إضافة لقائمة طويلة من الوزراء ونوابهم وأعضاء الكنيست الآخرين، حيث هاجموا سياسة فرض مذكرات الاعتقال ضد المستوطنين، ووصفوها بأنها خطوة تجاوزت المحكمة بشكل صارخ."

وأشارت الرسالة إلى أنه "مع نهاية فترة ولايته، أصدر وزير الحرب السابق بيني غانتس أمر اعتقال إداري لفترة طويلة ضد اثنين من المستوطنين، وتم تقديم هذه الأوامر ضدهما دون محاكمة وبدون أدلة، متجاهلين حكم المحكمة الذي أمر بالإفراج عنهما"، وفق زعمهم، متهمين غانتس بالذهاب لأبعد الحدود، حين وقع أمر اعتقال إداري حتى أثناء النظر في قضيته في المحكمة، متجاوزًا بشكل صارخ الإجراءات القضائية، على حد زعمهم.

وكشفت الرسالة أنه "تم سجن اثنين من المستوطنين لأكثر من ثلاثة أشهر، بعد أن تجاهل غانتس استئناف 40 عضوًا في الكنيست من فصائل الائتلاف اليميني الحالي الذين استدعوه لإلغاء هذه الأوامر، وبعد الهجوم الوحشي على حوارة، قرر غالانت التوقيع على مذكرتي اعتقال جديد لعدد آخر من المستوطنين، معتبرين ذلك أمرا مرفوضا في ظل الحكومة اليمينية، لأنه لم يحصل توقيف المستوطنين رهن الاعتقال الإداري لهذا العدد من المستوطنين في الثلاثين سنة الماضية." وزعمت الرسالة أن "استخدام الاعتقال الإداري، دون إجراء قانوني، يجب أن يقتصر على الحالات القصوى للغاية، مثل تلك التي نعرفها تجاه الأعداء من كارهي إسرائيل، معتبرين هذه الأوامر استخدامًا لإجراءات تعسفية ضد المستوطنين في الضفة الغربية، وخاطبوه بصفته وزير الحرب في الحكومة اليمينية أن يأمر بإلغاء هذه الأوامر، ووقف استخدام هذه الصلاحيات الطارئة ضدّ المستوطنين، وكأنهم أعداء للدولة، ودعوه للإلغاء الفوري لمذكرات التوقيف الإداري الأربع الصادرة بحق المستوطنين."

وفي سياق متصل، فتحت شرطة الاحتلال تحقيقا ضد عضو الكنيست تفيكا فوغل من حزب العصبة اليهودية، الذي أعلن بعد مهاجمة المستوطنين لبلدة حوارة، وأضرموا النيران في عشرات السيارات والمنازل، أن "هذا ما أريد أن أراه، لقد تحقق ردع لم يكن موجودًا منذ السور الواقي، أرى أن النتيجة إيجابية للغاية."

ليران ليفي مراسل صحيفة يديعوت أحرونوت، ذكر أنه "بعد أكثر من أسبوعين على تصريح فوغل، فتحت الشرطة تحقيقا ضده للاشتباه بارتكاب جريمة التحريض على الإرهاب، وتم استدعاؤه للمثول أمام المحققين لاستجوابه، رغم أنه يتمتع بحصانة"، فيما زعم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ردًا على التحقيق أن المستشارة القانونية للحكومة تستمر بمضايقة أعضاء حزبه خصوصا، واليمين عموما.وأضاف في تقريره أن "بن غفير وصف إيهود أولمرت رئيس الحكومة السابق بأنه مجرم، لأنه دعا للتمرد على الحكومة والحرب في الشوارع، أما أيمن عودة فقد أثنى على حزب الله، فيما دعا الجنرالان يائير غولان وإيهود باراك للتمرد علانية،

ورون خولدائي رئيس بلدية تل أبيب حرّض على سفك دماء اليهود، وكل هؤلاء لم تقم الشرطة بالتحقيق معهم."

وتكشف هذه المطالبة الصادرة عن الوزراء والنواب اليمينيين أن هناك غطاء حكوميا وبرلمانيا رسميا للمستوطنين القتلة الذين نفذوا جريمة إرهابية ضد الفلسطينيين في بلدة حوارة، وتأتي استكمالا لمطالبة وزير المالية سموتريتش الذي دعا إلى محو البلدة كلياً، مما يؤكد أن هؤلاء المستوطنين لا يعملون لوحدهم، بل انطلاقا من توجهات حكومية رسمية، تهدف في النهاية لمنح المستوطنين مزيدا من الصلاحيات على حساب دماء الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم.

* * *

تراجع التأييد لـ"إسرائيل" في فرنسا.. برقية عاجلة من سفارة تل أبيب

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

في الوقت الذي تشهد فيه السياسة الفرنسية الرسمية تأييدا للاحتلال في المحافل الدبلوماسية والسياسية، فقد أرسلت سفارة الاحتلال في باريس برقية عاجلة لوزارة الخارجية في تل أبيب، حذرت فيها من أن الصحفيين والأكاديميين الذين دعموا الاحتلال لسنوات طويلة بدأوا بالتحدث ضد حكومته. وتتركز الانتقادات الفرنسية على التغييرات في النظام القانوني، وعنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، فيما ذكرت آراء إعلامية وسياسية لساسة فرنسيين أن التطرف يهدد مستقبل إسرائيل.

إيتمار آيخنر المراسل السياسي لصحيفة" يديعوت أحرونوت"، كشف أن السفارة الإسرائيلية في فرنسا تحذر من ضعف الدعم المقدم للدولة، وفقا لبرقية أرسلها المتحدث باسمها سيمون ساروسي لوزارة الخارجية في تل أبيب، كتب فيها أنه "في الأسابيع الأخيرة اكتشفنا ظاهرة مقلقة للصحفيين والمحررين والأكاديميين والمعلقين الفرنسيين، المعروفين بموالاة إسرائيل، لكنهم يعبرون عن أنفسهم بطريقة انتقادية لأول مرة، وشوهدوا وهم ينتقدون إسرائيل، وقد جاءت معظم الانتقادات على التغييرات القانونية وعنف المستوطنين في الضفة الغربية."وأضاف في تقريره أن "تحذير ساروسي جاء بعد أن زار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو باريس بداية شباط/ فبراير، والتقى بالرئيس إيمانويل ماكرون، في أول رحلة سياسية له منذ تشكيل الحكومة، وكشفت صحيفة "لوموند" بعد الزيارة أن الأخير حذر ضيفه من نجاح خطته القانونية، فيما زعم الرئيس السابق نيكولا ساركوزي أن "إسرائيل تنتحر"، بسبب تطرف مجتمعها الذي يهدد مستقبلها."

وذكرت البرقية عددًا كبيرًا من الأمثلة، ومنها أن "آلان بيرشون المحرر السابق لصحيفة "لوموند"، الوحيد المؤيد لإسرائيل فيها، نشر مقال رأي انتقد التغييرات القانونية، وقارنه بالمجر، مع أن "لوموند" تتميز بلهجة عدوانية تجاه إسرائيل، لكن بيرشون دأب على نشر أعمدة أسبوعية منذ سنوات يهاجم فيها مرارًا إيران

والحركات الإسلامية، بينما هو يدافع عن إسرائيل، ونشرت الصحيفة عريضة وقعها عشرات المثقفين، معظمهم يهود، حذروا من أن النظام السياسي الإسرائيلي في خطر، وفي طريقه لأن يصبح استبداديا ماكرا وغير ليبرالي."

أما لوك دي باروش المحرر الاقتصادي لأكبر أسبوعية في فرنسا "لو بوانت"، وهي نظيرة إيكونوميست في إنجلترا، فإنه "يعتبر من أكثر الأصوات انتقاداً لإيران وحزب الله في الإعلام الفرنسي، ولا يخفي عادة تعاطفه مع إسرائيل، لكنه نشر مقالاً افتتاحياً انتقد فيه بشدة "هجمات المستوطنين"، و"حرية العمل" التي يمنحها الجيش الإسرائيلي لهم، وأشار إلى أعمال الشغب التي قام بها المستوطنون في حوارة قبل أسبوعين، وتم فيها إحراق عشرات المنازل والسيارات."

وأكدت البرقية أن "كاثرين دوبريون من صحيفة الاقتصادية" LES ECHOS " ، أحد أهم المواقع في فرنسا، ويقرؤه عدد غير قليل من كبار الشخصيات في العالم الاقتصادي، فقد بدأت الحديث عن التغييرات القانونية، والتأكيد على تأثيرها السلبي على الاقتصاد، وهناك عدد قليل من الصحفيين الذين كتبوا بشكل إيجابي عن إسرائيل على مر السنين، لكنهم في الأسابيع الأخيرة غيروا الطريقة التي يعبرون بها عن أنفسهم تجاهها." وأوضحت أن "ديفيد كليف الأكاديمي اليهودي الفرنسي العامل في المنظمات اليهودية، وعادة ما يتحدث بإيجابية عن إسرائيل، فقد هاجم في صحيفة لوفيغارو ما حصل في بلدة حوارة، وانتقد بشدة أعمال شغب المستوطنين، مؤكدا أنها مرتبطة بصعود الحكومة الجديدة، التي تغير الأوضاع إلى الأسوأ، سواء في القضية الفلسطينية أو التغييرات القانونية."

تختم البرقية الدبلوماسية الإسرائيلية حديثها لوزارة الخارجية بالتأكيد على أن "دعم هؤلاء الصحفيين والأكاديميين الموالين لإسرائيل ساهم على مر السنين في تسويق صورتها الإيجابية في فرنسا، وقد يؤدي التغيير السلبي في تقاريرهم إلى الإضرار بشكل كبير بصورتها في فرنسا على المدى الطويل."

تتزامن هذه البرقية الإسرائيلية مع رفض الحكومة الفرنسية استقبال وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، الذي دعا لمحو بلدة حوارة الفلسطينية، خلال زيارته باريس الأسبوع المقبل، وقررت الحكومة عدم إيفاد أي مسؤول حكومي رسمي للقائه، حيث ستقتصر زيارته على لقاءات مع أعضاء الجالية اليهودية هناك، ما يكشف عن إصابة الغربيين عموما بالصدمة وهم يرون ما ترتكبه دولة الاحتلال من جرائم ضد الفلسطينيين، وتغييرات قانونية كفيلة بتغيير وجه الدولة إلى كيان شمولي استبدادي يتعارض مع المفاهيم الغربية الليبرالية.

* * *